قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على عقد اتفاق تنفيذى بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن المساعدات الغذائية لمستوطنى الأراضى الجديدة المستصلحة مشروع رقم ٥٧٨٩ لتوطين وتنمية الأراضى الجديدة (بمنطقة وادى الصعايدة) الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٦

رئيس الجمهورية

بعد **الاطلاع** على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور .

قـــرر :

(مـادة وحيـدة)

ووفق **على** عقد اتفاق تنفيذى **بين حكومة جمهورية** مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى **التابع للأمم** المتحدة **بشأن** المساعدات الغذائية لمستوطنى الأراضى الجديدة المستصلحة **(مشروع رقم ٥٧٨٩ لتوطين وتنمية الأراضى الجديدة بمنطقة وادى الصعايدة)** الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ شوال سنة ١٤٢٠ هـ
(الموافق ١٦ يناير سنة ٢٠٠٠م)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٤٢٠ هـ (الموافق ٢٧ مـــارس سنة ٢٠٠٠م) .

عقد اتفاق تنفيذى
بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الاغذية العالمى
التابع للامم المتحدة بشان المساعدات الغذائية
لمستوطنى الاراضى الجديدة المستصلحة
نشاط برنامج الاغذية العالمى ١ ب
المشروع رقم ٥٧٨٩ (توطين وتنمية الأراضى الجديدة بمنطقة وادى الصعايدة)

حيث إن حكومة جمهورية مصر العربية «المشار إليها فيما بعد بالحكومة» وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة «المشار إليها فيما بعد ببرنامج الأغذية العالمى» .

قد توصلا لاتفاق بشأن المساعدات المقدمة من برنامج الأغذية العالمى بموجب الاتفاقية الأساسية الموقعة بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى فى ٥ سبتمبر ١٩٦٨

وحيث إن الحكومة قد طلبت مساعدات من «برنامج الأغذية العالمى» لتنفيذ بند الأنشطة ١ ب الواردة بالبرنامج القطرى «المشار إليه فيما بعد بالمشروع» لتنمية الأراضى الزراعية والتوطين بمحافظة أسوان .

وحيث إن «برنامج الأغذية العالمى» قد وافق على توفير هذه المساعدات فى إطار وبشروط حددها المجلس التنفيذى للبرنامج القطرى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٩٧

وبناء عليه اتفق كل من الحكومة و «برنامج الأغذية العالمى» على تنفيذ المشروع المشار إليه بعاليه فى إطار التعاون المتبادل حيث تم الاتفاق على مايلى :

(المادة الاولى)
هدف ووصف المشروع المقدم من الحكومة
ومساعدات برنامج الاغذية العالمى المقررة له

تم تصنيف مصر على أنها دولة تعانى من انخفاض فى الدخل وعجز فى الغذاء . ولقد واجهت مصر خلال العقدين الماضيين اتساع الهوة بين احتياجاتها الاستهلاكية من الغذاء وبين إمكانياتها فى الإنتاج الزراعى . وتستورد مصر حوالى خمسين فى المائة من احتياجاتها الغذائية لتغطية احتياجاتها المتزايدة إلى الإنتاج الغذائى . لذا شرعت الحكومة فى تنفيذ التنمية الزراعية من خلال تطبيق استراتيجيات التوسع الرأسى والتوسع الأفقى الذى يقصد به استصلاح «الأراضى الجديدة» فى المناطق الصحراوية .

ويتفق مشروع ج م ع ٥٧٨٩ مع سياسات الحكومة حيث يهدف إلى التوسع فى الأراضى الزراعية من أجل تعزيز الأمن الغذائى القومى ويهدف خلق فرص عمل جديدة وخفض معدلات الفقر . ويهدف المشروع إلى توطين أربعة آلاف أسرة من صغار المزارعين المعدمين المقيمين بمصر العليا (حوالى من ٢٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ فرد) فى منطقة وادى الصعايدة بإدفو حيث تم استصلاح مساحة بها يتم توزيعها عليهم بواقع ستة أفدنة لكل أسرة والتى ستقوم بزراعتها وما يصحبها من أنشطة فى مجال الثروة الحيوانية . وتقع منطقة وادى الصعايدة فى محافظة أسوان التى تعانى من أعلى معدل للبطالة والفقر على مستوى الدولة .

وطبقاً لسياسة التوطين الجديدة فإن (٨٤٪) من إجمالى المنتفعين سوف يكونوا من فئة صغار المزارعين المعدمين والعمال الزراعيين فى حين يمثل خريجى المعاهد الفنية أو الجامعات (١٦٪) ويعطى المشروع اهتماماً خاصاً بالمرأة العائلة فى مجال تخصيص الأرض حيث تقرر أن تمثل المرأة (١٥٪) من العدد المقرر توطينه وبصفة خاصة الأرملة التى تعول الأسرة فى حين يتم على الجانب الآخر تسجيل ثلث المساحة المخصصة للمزارع باسم الزوجة .

وقد قامت الحكومة بتوفير بنية تحتية مكثفة فى مجال الرى لخدمة مساحة ٢٤ ألف فدان من الأراضى الصالحة للزراعة من مياه النيل . كما وفرت الحكومة أيضاً البنية الأساسية اللازمة بالقرى الجديدة كما يتم الإعداد لتوفير الخدمات العامة اللازمة .

وبموجب هذا المشروع يتم توفير المعونة الغذائية لمدة سنتين وتسعة أشهر . وسوف تمثل المعونة الغذائية فى هذا المشروع مقابل للدخل النقدى للمستوطنين الجدد خاصة خلال الفترة الأولى الحرجة للتوطين حيث ينعدم خلالها الأمن الغذائى كما ستعمل بشكل أساسى على ربطهم بأراضيهم إلى أن تصل الأرض إلى مستويات جيدة من الإنتاج تضمن لهم دخل معقول يعينهم على الحياة . وسوف يستحق كل مستوطن جديد حصة عائلية يومية من المعونة الغذائية تتكون من خمس حصص فردية على مدى سنتين وتسعة أشهر ، كما سيتم استخدام التمويل الحكومى المقدم تحت بند صندوق مدخرات المشروع فى الارتقاء بمستوى أداء الجمعيات التعاونية ودعم الأنشطة التى يتم تنفيذها فى إطار منهج الجندر وتعزيز منهج التخطيط بالمشاركة والتنفيذ .

وتقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتنفيذ المشروع من خلال التعاون الوثيق مع وزارة الإسكان والمجتمعات الجديدة وهيئات حكومية أخرى .. ويقدم حالياً لمنتفعى المنطقة المساعدات الفنية فى مجالات الإرشاد الزراعى والتدريب وتنمية المجتمع من خلال مركز للبحوث الزراعية وأحد معاهد التدريب ومنظمتين غير حكوميتين .

وتعتبر وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى الجهة الحكومة المسؤولة مسئولية كاملة عن المشروع . وتقع مسئولية تنفيذ البنية الأساسية والزراعة الاستصلاحية على عاتق الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية والتى تتم من خلال التعاقد مع مقاولين منفذين . كما تقع مسئولية اختيار المنتفعين ومساعدتهم خلال مراحل التوطين على مشروع مبارك القومى للتوطين .

وطبقاً لبرنامج التوطين وبهدف توفير المساعدة الغذائية لعدد ٤٠٠٠ أسرة كان ينبغى أن يستمر المشروع لفترة ست سنوات ولكن وعلى ضوء الفترة المقررة للبرنامج القطرى والتى تنتهى فى عام ٢٠٠١ فإن الاحتياجات الخاصة بالمدة المتبقية وتبلغ سنتان وتسعة أشهر ستكون متوقفة على موافقة البرنامج القطرى الجديد فى حالة اتفاق مصر وبرنامج الأغذية العالمى على تضمينها أنشطة البرنامج القطرى القادم .

١ - تحليل المشكلة :

عانت مصر خلال العقدين السابقين من اتساع الهوة بين احتياجاتها الغذائية وبين المحقق من إنتاجها الزراعى ، مما دعى مصر فى الآونة الأخيرة إلى استيراد حوالى (٥٠٪) من احتياجاتها الغذائية ، وقد تسبب عن ذلك استنزافاً حاداً للمكون القومى للنقد الأجنبى كما أثار الشكوك حول الأمن الغذائى القومى ويعزى هذا الوضع إلى الزيادة السريعة فى النمو السكانى والذى أدى إلى الانخفاض النسبى لنصيب الفرد من مساحة الأرض الزراعية الذى يصل إلى (١٢٠,٠٪) من الفدان (٥٢٠٠ هكتار) وهو يعد من أكثر المعدلات انخفاضاً على مستوى العالم .

وفى عام ١٩٨٧ بادرت مصر إلى تطبيق سياسة إصلاح الهيكل الاقتصادى ، وعلى قدر ما أسهمت هذه السياسة إيجابياً فى إنعاش النمو الاقتصادى بالإضافة إلى المكاسب الأخرى إلا أنه على الجانب الآخر كانت هناك نتائج عكسية لهذا النظام خاصة على الشريحة الفقيرة ومحدودى الدخل وخاصة عندما ألغي الدعم الحكومى على كثير من المواد الغذائية الأساسية . وعلى ذلك ومن خلال تلك السياسة أصبح الوضع الاقتصادى لتلك الفئة أكثر سوءاً وهناك دلائل على أن تطبيق هذه السياسة قد أثر سلباً على استراتيجية البقاء لتلك الأسر ذات الدخل المنخفض . وقد استهدفت سياسة إصلاح الهيكل الاقتصادى تحرير الحيازات الزراعية من سيطرة المؤاجرين وردها إلى ملاكها ولكن نتج عن تطبيق هذا القانون فقدان عدد كبير من المؤاجرين لمصادر الدخل الثابت اللازم لغذاء وإعالة أسرهم .

استراتيجية الحكومة وسياساتها :

نجحت مصر خلال العقدين الماضيين فى زيادة مساحة الرقعة الزراعية وذلك بتطبيق سياسة توطين الأراضى المستصلحة الجديدة لتزيد المساحة من حوالى ٦ مليون فدان إلى (٧,٥) مليون فدان وكان للزيادة فى الإنتاج الزراعى المحقق من الأراضى الجديدة دلالة إيجابية واضحة على الأمن الغذائى القومى بصفة عامة فى مصر بل تعداه إلى مستهدف قومى آخر وهو تخفيف الكثافة السكانية على ضفتى نهر النيل .

كما تعتبر تنمية الأراضى الجديدة أداة هامة فى التعامل مع المعدلات العالية للفقر والبطالة فى مصر . إذ وفقاً لتقديرات البنك الدولى بلغ دخل حوالى ٧٥ إلى ٨٠٪ من الطبقة المتوسطة للأسر المصرية خلال عام ١٩٩٣ أقل من ٥٠ دولاراً شهرياً . كما مثلت البطالة بشكل عام خلال ١٩٩٥ نسبة تعادل (١١,٣٪) وكانت أعلى معدلاتها بين العمال الزراعيين المعدمين فى حين بلغت نسبة البطالة بين السيدات حوالى (٢٤,١٪) .

وحتى وقت قريب كانت سياسة الحكومة المصرية تركز بشكل مؤكد على توطين خريجى الجامعات والمعاهد العليا ... ولكن داوم برنامج الأغذية العالمى ومعظم المنظمات الدولية الأخرى العاملة بمصر على التعبير عن أهمية إعطاء الأولوية لتوطين فقراء الريف خاصة فئة العمال الزراعيين الذين لا يملكون أية أصول زراعية أو المؤاجرين لحيازات زراعية

من الصغر بما لا يسمح بتحقيق دخل مناسب لإعالة الأسرة ... وفى نفس الوقت اكد برنامج الأغذية العالمى ومتفقاً فى ذلك مع باقى الدول المانحة الأخرى على أهمية إعطاء المرأة الريفية المعدمة اهتماماً أكثر . ولقد تم خلال العام الماضى تحول كبير وواضح فى سياسة الحكومة إذ زادت النسبة المقررة للتوزيع على صغار المزارعين المعدمين من الأراضى الجديدة .. كما تقوم الحكومة أيضاً بتخصيص نسبة (١٥٪) من إجمالى المساحة المقرر توزيعها على صغار المزارعين لتمليكها للمرأة الريفية المعدمة والعائلة للأسرة .. بل تعدى الاهتمام بالمرأة الريفية أكثر من ذلك حيث تقرر أن يتم تسجيل نسبة (٢٠٪) من المساحة المقررة للزوج باسم الزوجة خاصة فى المناطق التى تشملها مشروعات برنامج الأغذية العالمى .

(١-٢) مظاهر الوضع الاجتماعى والاقتصادى فى منطقة التوطين :

تم تنفيذ العديد من الدراسات الميدانية التى تناولت مشكلة الفقر فى مصر والتى انتهت جميعها إلى تأكيد انتشار الفقر فى مصر بصفة عامة وبشكل حاد لشريحة محددة من التعداد بصفة خاصة . كما انتهت دراسة شاملة تناولت الأسرة المصرية أجرتها منظمة الأسرة والسكان عام ١٩٩٧ إلى أن (٢٦,٥٪) أى بما يعادل (١٥,٧) مليون نسمة تعانى من الفقر . وأن مظاهر الفقر فى أسوأ صورها كانت فى المناطق الريفية بمصر العليا حيث يعانى (٣٢٪) من التعداد السكانى من الفقر المدقع . وفى دراسة حديثة قامت بها الدولة تبين أن واحداً من كل عشرة أشخاص لا يملك تكلفة توفير المأكل والملبس فى أقل صورة وأن (٧٪) لا يملكون توفير المأكل المناسب .

تقع محافظة أسوان فى أقصى صعيد مصر . وتقع منطقة عمل المشروع فى وادى الصعايدة على الضفة الغربية لنهر النيل .. حوالى ١٢٠ كيلو متر شمال مدينة أسوان فى منطقة أدفو . والتى تعتبر أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان بالمحافظة إذ يصل تعداد سكانها لحوالى ٣٥ ألف نسمة .

ويقدر تعداد محافظة أسوان بحوالى ١٠٠٦ مليون نسمة بمعدل نمو سكانى يصل إلى (٢,٨٪) وفى عام ١٩٩٥/٩٤ بلغ معدل الدخل السنوى للفرد من السكان الريفيين بأسوان حوالى ١٨٦١ جنيهاً بما يعادل ٥٥٠ دولاراً أمريكياً مقارناً بمعدل الدخل السنوى للفرد من الريفيين على المستوى القومى الذى بلغ ٢٦١٨ جنيهاً مصرياً بما يعادل ٧٧٥ دولاراً أمريكياً وأيضا مقارناً بالدخل القومى العام للفرد فى السنة إلى حوالى ٣٤٦١ جنيهاً أى حوالى ١٠٢٤ دولاراً أمريكياً .

نظراً للتركيز على السياحة فى أسوان كان لوظائف الخدمات السياحية الدور الأساسى فى جذب معظم القوى العاملة . وبصفة عامة احتلت الزراعة فى محافظات مصر العليا التى تقع شمال أسوان أكثر من (٤٠٪) من العمالة .

وبلغ معدل البطالة فى محافظة أسوان فى عام ١٩٩٥ حوالى (٢٩٪) وهو معدل أعلى بكثير من معدل البطالة على المستوى القومى الذى بلغ (١١٪) وتمثل هذه النسبة أعلى نسبة بين محافظات مصر بشكل عام .

وعلى الرغم من عدم توافر بيانات محددة عن منطقة إدفو إلا أن هناك كثير من الدلائل من خلال الأحاديث المتبادلة وأيضا المظاهر والملاحظات أوردتها بعثة التقييم بتقريرها تشير إلى المعدل الحاد للفقر والبطالة بالمنطقة .

(١ - ٢) الأوضاع الاقتصادية للفئات التى تستهدفها مساعدات المشروع :

يستهدف المشروع الفئات التى كان لتطبيق برنامج إصلاح الهيكل الاقتصادى وكذلك تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر تأثيراً سلبياً معاكساً عليها . وتشمل الفئة المستهدفة لمساعدات مشروع برنامج الأغذية العالمى صغار المزارعين المعدمين والعمال الزراعيين المتحدرين من المناطق الريفية بمصر العليا وبصفة خاصة من محافظة أسوان . وسوف يركز المشروع بصفة خاصة على مساعدة المرأة العائلة للأسرة من فقراء الريف سواء كانت أرملة أو مطلقة أو تعول زوج معوق أو كبير السن أو زوج هجر الأسرة منذ فترة طويلة . كما يستهدف المشروع أيضا فئة خريجى الجامعات والمعاهد الفنية .

وتتباين الصفات المميزة لكل فئة مستهدفة بشكل ملحوظ ففي حين يزيد عمر حوالى (٨٠٪) من فئة صغار المزارعين على ٣٥ عاماً نجد أن أكثر من (٩٠٪) من فئة الخريجين أقل من ٣٥ عاماً وأن حوالى (٨٠٪) من حجم أسرة المزارعين يزيد عن خمسة أفراد فى حين نجد أن زيادة أعداد الأسرة الواحدة فئة الخريجين لا يتواجد إلا فى نسبة ضئيلة تقل عن نصف تعدادهم . كما أن حوالى خمسة وسبعين فى المائة من فئة صغار المزارعين لم يذهبوا إلى المدارس ولم يتلقوا أى مرحلة من مراحل التعليم الأولى . وبذلك أصبح أكثر ما يميز الأسرة الريفية الفقيرة فى مصر هو كثرة عدد أفراد الأسرة الواحدة والأمية .

وقد أظهرت دراسة ميدانية تم تنفيذها قبل زيارة بعثة التقييم للمنطقة أن حوالى (٨٨٪) من الخريجين الذين تم توطينهم قد جاءوا من مدينة أسوان فى حين جاء جميع صغار المزارعين من منطقة ادفو . كما أظهرت الدراسة أن (٨٩٪) من صغار المزارعين لم يسبق لهم تملك أى حيازة زراعية قبل أو أثناء تقديم طلبات الانتفاع بالأراضى المستصلحة الجديدة .. أما النسبة الباقية منهم وتعادل (١١٪) فتملك أقل من فدانين ويعملون كعمال فى مجالات مختلفة . ولقد أكدت اللقاءات مع أفراد الأسرة أنه على الرغم من أن الخريجين قد يكونوا أفضل حالاً بالنسبة للتعليم من صغار المزارعين إلا أنهم ليسوا فى وضع اقتصادى أفضل من فقراء المزارعين إذ تدهورت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل مؤثر نتيجة البطالة التى استمرت لسنوات طويلة ماضية .

(١ - ٤) المشاكل التى يخاطبها المشروع :

يخاطب المشروع عدة مشاكل أساسية سبق الإشارة إليها ولكن بصفة خاصة :

١ - ندرة الأرض الزراعية .

٢ - ارتفاع معدلات الفقر بالمناطق الريفية والبطالة فى مصر العليا .

٣ - نقص الأمن الغذائى سواء على المستوى القومى أو على مستوى الأسرة .

٤ - زيادة الكثافة السكانية والظروف المتردية نتيجة التزاحم والتى تسود فى المناطق الحضرية والريفية بدلتا نهر النيل .

(١ - ٥) المساعدات السابقة لبرنامج الاغذية العالمى :

قدم برنامج الأغذية العالمى مساعداته لمصر منذ السبعينات فى سلسلة من مشروعات تنمية وتوطين الأراضى الجديدة بقيمة إجمالية بلغت ٢٨٠ مليون دولار أمريكى ولقد غطت هذه المساعدة خلال الخمس والعشرين عاماً الماضية حوالى ٣٢ فى المائة من إجمالى المساحة التى استصلحتها الحكومة والتى حتى منتصف عام ١٩٩٨ تم توطين حوالى ١٦٦,٧٠٠ أسرة عليها . ولقد ركزت مساعدات برنامج الأغذية العالمى للتوطين على مناطق أراضى الاستصلاح الجديدة الواقعة على أطراف دلتا نهر النيل .

وسبق للبرنامج أن قدم مساعداته بمصر العليا فى عام ١٩٨٨ بموجب مشروع ٢١١٤ الذى يخدم الأسر المستوطنة التى تقوم بزراعة شواطىء بحيرة السد العالى بمحافظة أسوان. ويهدف هذا المشروع إلى توطين ٦٣٠٠ أسرة من فقراء الريف وفى عام ١٩٩٦ تم إجراء تقييم للمشروع حيث تبين نجاح تحقيق الأسر المستفيدة من المشروع فى تحقيق معدلات من الدخل ساعدتهم على تخطى حد الفقر من بعد ثلاث إلى أربع سنوات تلقى مساعدات المشروع .

٢ - مبررات مساعدة برنامج الاغذية العالمى :

عندما يصل المنتفعون لأول مرة إلى مواقع التوطين الجديدة التى يشملها المشروع ، يبدأ المنتفعون فى إنفاق ما لديهم من المال القليل فى محاولة زراعة أراضيهم الجديدة مع توفير الغذاء لأسرهم وهى فترة تعانى فيها الأسر المستوطنة الجديدة من انعدام الأمن الغذائى ... وكثير منهم قبل حضورهم إلى موطنهم الجديد يضطرون إلى بيع ما يملكون من ماشية أو إلى الاقتراض من أقاربهم لتوفير السيولة النقدية اللازمة لإعاشتهم وابتداء فى زراعة أراضيهم فى موطنهم الجديد .. وقد تمر سنوات عديدة قبل أن يتمكنوا من الوصول بأراضيهم إلى الحدية الإنتاجية .. لذلك يعانى المستوطنون الجدد خلال السنوات الأولى للتوطين فترات عصيبة تتعارض فيها رغبتهم فى توفير الغذاء مقابل كدحهم لزراعة

أراضيهم الصحراوية بما لديهم من مال قليل لذلك ستحل المساعدة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمى محل البدل النقدى الواجب توافره لتوفير الغذاء وقد تم تقدير قيمة البدل النقدى الشهرى للحصة الغذائية للعائلة بحوالى ١١٣,٧٠ جنيه تم احتسابها على أساس الأسعار المحلية السائدة . أما إذا قدرت على أساس قيمتها اليومية فتعادل ٣,٧٩ جنيه ، علماً بأن متوسط الأجر اليومى للعمالة الزراعية بمنطقة المشروع تتراوح من ٦ إلى ١٠ جنيهات .

وسوف تلعب المعونة الغذائية دوراً رئيسياً فى توفير نسبة كبيرة من الاحتياجات الغذائية للأسرة وتتوقف هذه النسبة على حجم الأسرة . هذا بالإضافة إلى أن توصيل المعونة الغذائية إلى القرى حيث يتم توزيعها على الأسر المنتفعة سوف يوفر بشكل واضح فى تكاليف الانتقال وتوفير الوقت خاصة بالنسبة للسيدات المنتفعات المباشرات للأرض واللاتى يعلن أسرهن حيث يقع على عاتقهن أعباء تنفيذ الأعمال المنزلية إلى جانب فلاحة الأرض .

وباعتبار الحكومة مسئولة عن توفير الغذاء أو المقابل النقدى لتلك الأسر المستوطنة الجديدة .. لذلك فالمعونة الغذائية هنا تمثل المدخرات الحكومية والتى قدرت بحوالى ٢١ مليون جنيه . ولقد وافقت الحكومة على إيداع جزء من هذه المدخرات فى صندوق المدخرات المنشأ بإدارة المشروع على أن يتم استخدامها فى دعم الجمعيات التعاونية الزراعية - وكضمان لنظام القروض والائتمان للأسر المنتفعة كما ستسهم بشكل فعال فى دعم تنفيذ أنشطة التنمية من خلال تطبيق منهج الجندر والمشاركة . وبهدف زيادة حجم المساعدة للسيدات العائلات لأسرهن فقد اتفق على زيادة الحصة الغذائية المقدمة لهن بنسبة الربع خلال السنتين الأولين للتوطين . وبما يعنى زيادة فى قيمة المقابل النقدى للأسرة خاصة وأن الزيادة المقررة قد تستعمل كبدل نقدى عن يوم عمل للعامل الزراعى الذى قد تستخدمه الأسرة .

٣ - اهداف المشروع والنتائج المتوقعة :

(٣ - ١) اهداف طويلة المدى :

يهدف المشروع إلى مساعدة الأسر والمجتمعات الفقيرة فى تحقيق أصول ثابتة لهم ومساندتهم حتى يصلوا إلى مرحلة الاعتماد على النفس مع التركيز بصفة خاصة على الفئات المضارة فى المناطق التى ترتفع فيها معدلات البطالة والفقر . وسوف يسهم هذا المشروع بشكل عام فى اتساع القاعدة الزراعية بالدولة وبصفة خاصة فى محافظة أسوان بهدف زيادة الإنتاج الزراعى . كما يهدف إلى تخفيف الكثافة السكانية المتمركزة على طول وادى النيل خاصة بمنطقة إدفو بأسوان وذلك من خلال خلق فرص عمل فى المزارع بالأراضى المستصلحة الجديدة حيث ستعمل جميع الفئات التى تم توزيع أراضى جديدة عليهم من صغار مزارعين وسيدات ريفيات وخريجين وخريجات على زراعة أراضيهم وتنميتها . ومن المتوقع أنه بعد اجتياز السنوات الأولى حيث يواجه المستوطنون مصاعب اقتصادية مع غياب الأمن الغذائى أن تعطى الأرض عائداً نقدياً عالياً يكفى لضمان مستوى اقتصادى لائق . وهكذا تتحقق أهداف المشروع طويلة المدى فى ضمان توفير الأمن الغذائى من خلال عائد الأرض وتوفير ظروف معيشية أفضل .

(٣ - ٢) الأهداف المباشرة للمشروع :

توطين ٤٠٠٠ أسرة فى الأرض المستصلحة الجديدة وتخفيف حدة عدم توافر الأمن الغذائى لتلك الأسر وتأمين فرص زيادة الدخل .

زراعة وتنمية مساحة ٢٤٠٠٠ فدان من خلال تشجيع المزارعين الجدد على تنفيذ نظام زراعى / حيوانى متكامل بأراضى الاستصلاح الجديدة .

توفير القروض والائتمان تيسيراً على الأسر المستوطنة حديثاً من خلال كل من الجمعيات الزراعية التعاونية والتى من المقرر أن تنشأ بالقرى الجديدة والصندوق المركزى لتنمية الثروة الحيوانية .

تشجيع إرساء قواعد راسخة لنظام تدريبى يمكن تطبيقه وقابل للتطوير بهدف دعم الأسر المستوطنة الجديدة فى مجالات التنمية المختلفة وبتركيز خاص على السيدات المنتفعات وزوجات المنتفعين .

تشجيع إنشاء جمعيات تنمية المجتمع والتى من شأنها تقوية القدرات الذاتية للمنتفع كما أنها تعطى الفرصة لمشاركة المنتفعين من الجنسين فى اتخاذ القرارات لخدمة مجتمعاتهم المحلية .

المساندة المباشرة للمرأة خاصة لدى إعطاء الأولوية لسيدات المنطقة فى استلام الحيازة الزراعية وذلك بتخصيص نسبة (١٥٪) من إجمالى المساحة المقرر توزيعها على السيدات العائلات لأسرهن وفى نفس الوقت مساندة زوجة المنتفع بتخصيص فدانين من إجمالى الحيازة الزراعية المخصصة للزوج لها ، ومن أهداف المشروع أيضا أنه لتوثيق هذه المكاسب كان لزاماً توفير بطاقات الهوية وشهادة الميلاد وبطاقات الحيازة وهى مميزات لم تتحقق للمرأة الريفية بمنطقة عمل المشروع من قبل .

(٣ - ٣) الخطة المقررة لتحقيق اهداف المشروع :

(٣-٣-١) يوضح الملحق الأول جدول (١) الأهداف المحددة للمشروع وفقاً لسنوات التنفيذ حيث يتبين أنه سوف يتم الانتهاء من توطين عدد ٤ آلاف أسرة منتفع خلال السنة الثانية للمشروع وسوف يتم توطين المنتفعين من صغار المزارعين والخريجين والسيدات العائلات لأسرهن فى ست قرى تم إنشاؤها حديثاً .

(٣ - ٣ - ٢) الاهداف والانشطة :

(أ) زراعة ٢٤ ألف فدان باستخدام نظام الرى بالرش الذى ستتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية تركيبه مع تشجيع تنفيذ نظام زراعى - حيوانى متكامل يتفق وتنمية الأراضى المستصلحة الجديدة .

(ب) توطين ٤ آلاف أسـرة بما يعنى مساهمة المشروع فى استقرار ٢٥ ألف نسمة فى عدد ٦ قرى مع نهاية عام ٢٠٠٠ ، وتماشياً مع برنامج الحكومة فى توزيع الأراضى سيتم توطين عدد ٢٤٥٠ أسرة فى الأربع قرى الأولى فى منتصف عام ٢٠٠٠ ، أما بالنسبة لعدد ١٥٥٠ المتبقى فسوف يتم توطينه فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٠ مع التأكد من توجيه اهتمام خاص بفئة المزارعين المعدمين وللسيدات المنتفعات بالأراضى الجديدة . ولقد انتهت الحكومة من أعمال البنية التحتية اللازمة للمنطقة والمتمثلة فى الترع الرئيسية بإجمالى أطوال تصل إلى حوالى ٦٠ ميلاً وخمس محطات رفع ونظام صرف صمم لخدمة منطقة المشروع بالكامل . كما تم استكمال جميع منشآت البنية الأساسية للقرى الثلاث الأولى ويجرى حالياً استكمال احتياجات القرى الثلاث المتبقية والتى من المنتظر الانتهاء منها خلال عامين ويشمل ذلك الزرعة الاستصلاحية للأراضى الجديدة وبناء المساكن ومنشآت التسهيلات الخدمية للمجتمع وتركيب وحدات نظام الرى بالرش .

(جـ) التدريب : يتوفر حالياً لدى المعهد العالى للتعاون الزراعى - جامعة عين شمس - صندوق مقابل من المساعدات الأمريكية موجه لأغراض التدريب والذى سيسهم فى تمويل دورات تدريبية متخصصة للأسر المستوطنة الجديدة وهيئة الموظفين العاملين بالمنطقة وقد تم الاتصال بالمعهد لوضع مخطط لتطوير برنامج تدريبى شامل للمشروع ، ومن جهة أخرى سيقوم مشروع مبارك بتعيين مسئول تدريب ضمن هيئة العاملين بإدارة منطقة وادى الصعايدة ، وذلك قبل البدء فى توزيع المعونة الغذائية ، على أن يعمل هذا المسئول كحلقة إتصال بين كل من أفريكير والمعهد العالى للتعاون الزراعى بهدف المساعدة على التنسيق بينهما ووضع مخطط شامل للتدريب لتنفذ كل جهة ما يخصها فى مجالها ، وذلك من خلال تحديد المحتوى التدريبى المطلوب بناء على الاحتياجات الفعلية

للمنطقة بالإضافة إلى التنسيق مع جهة التنفيذ فى تطوير منهج مناسب يعتمد أساساً على الاحتياجات الفعلية لمنتفعى المشروع فى مجالات التدريب اللازمة .

وسوف يشمل المحتوى التدريبى المقدم لمنتفعى المشروع منهج تدريبى جديد يتمثل فى :

- التدريب على محو الأمية فى نطاق المهام اليومية التى يقوم بها المنتفع .
- التدريب الرقمى ويعنى الرقم وأجزاؤه واستخداماته فى المعاملات الزراعية فى أبسط صورة . هذا بالإضافة إلى المحتوى التدريبى السائد بالنسبة للتركيب المحصولى ، دور الجمعيات التعاونية المحلية وأسلوب إدارتها ، عمليات التسويق ، التدريب بالموقع وخاصة للسيدات المنتفعات فى مجالات تشغيل نظام الرى الحديث المطبق بالمنطقة . هذا بالإضافة إلى ما سيقدمه مشروع مبارك من تدريب فى مجالات الإرشاد الزراعى من خلال وحدة التدريب الموجودة بالهيكل الإدارى لمشروع مبارك .

٤ - منتفعى المشروع :

(٤ - ١) الموطن الاصلى للمنتفعين وشروط الاختيار :

من المتوقع أن تضم الست قرى المقرر إنشاؤها بمنطقة عمل المشروع حوالى ٢٥ ألف نسمة ينحدر ٨٤ فى المائة منهم من أسر فقيرة من العمالة الزراعية . أما النسبة الباقية من السكان وتمثل ١٦فى المائة فهى من فئة الخريجين العاطلين المنحدرين من أصول ريفية. وتتباين مستويات التعليم فيما بين الفئتين ففى حين نجد أن بعض المزارعين قد تلقوا على الأكثر المراحل الأولى من التعليم الابتدائى نجد على الجانب الآخر أن فئة الخريجين من الحاصلين على دبلوم فنى أو شهادة جامعية . أما شروط الاختيار الخاصة بالسيدات فقد تم وضعها بشروط تختلف عن الفئتين السابقتين .

وبصفة عامة يعطى المشروع الفرصة للفقراء من سكان محافظة أسوان أو المناطق المتاخمة لها الحصول على أرض ومسكن .

ويضم الملحق الأول - القسم (١) تفاصيل عن شروط الانتفاع لكل فئة .

٤ - ٢) المكاسب المتوقعة من المشروع :

لدى زيارة بعثة تقييم المشروع للمنطقة فى يونيو ١٩٩٨ بلغ عدد الأسر التى تم توزيع مساحات من الأرض الجديدة عليها ١٦٧٦ أسرة تم توطينها فى الثلاث قرى الجديدة وعلى أن يتم الانتهاء من اختيار وتوطين العدد المتبقى وهو ٢٣٢٤ أسرة فى الثلاث قرى الإضافية الأخرى فى نهاية عام ٢٠٠٠ .

يتم توزيع مساحة ٦ أفدنة من الأرض المستصلحة الجديدة ومسكن لكل أسرة منتفعة على أن يتم تخصيص فدانين من الوحدة الموزعة للزوجة . وتقدم المساحة المخصصة والمسكن للمنتفع بمبلغ عشرة آلاف جنيه (٢٩٤٨ دولاراً) يقوم المنتفع بسدادها للحكومة على مدى ثلاثين عاماً دون فوائد وبعد فترة سماح تبلغ خمس سنوات . وبسداد القيمة يحق للمنتفع استلام صك الملكية للأرض والمسكن بدلاً من بطاقة الحيازة المقدمة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى لإثبات حق الملكية لحين سداد كامل القيمة .

وتمثل ملكية الأرض المكون الأول لمجموعة الفوائد المتوقعة للمشروع والتى من ضمنها أيضاً امتلاك مسكن بقيمة منخفضة ودعم حكومى يبلغ ٦٠٠ جنيه وزرعة استصلاحية للمساحة الموزعة من الأراضى الجديدة والمعونة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمى والتى تقدر قيمتها بحوالى ٥٥٠٠ جنيه لكل أسرة خلال فترة المساعدة بالإضافة إلى زيادة قيمة الحصة المقدمة للسيدات العائلات لأسرهن إلى ٦٠٥٠ جنيها . وبشكل عام سوف يسهم المشروع فى مساعدة المنتفعين فى تخطى حد الفقر .

وللمعونة الغذائية فائدة ذات دلالة خاصة : إذ باعتبار الأهمية الغذائية والمعنوية الخاصة للدقيق والخبز فى الريف المصرى وللأسر الفقيرة المعدمة فإن الإحساس بالاطمئنان لدى تلك الأسر الفقيرة المستوطنة لتوافر الدقيق والمواد الغذائية الأساسية الأخرى بصفة مستمرة فهو بما لاشك فيه سيكون له أثره الإيجابى على مساندة الأسر فى مواجهة الظروف الصعبة لسنوات التوطين الأولى والجهد الكبير المطلوب بذله لزراعة الأراضى المستصلحة الجديدة حيث تتطلب سنوات عدة حتى يمكن للأرض أن تصل إلى الحدية الإنتاجية .

ولا نغفل أيضاً أهمية توافر السيولة النقدية لديهم لتوجيهها لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى اللازمة لأراضيهم ... لذلك وبدون المعونة الغذائية فإن المستوطنين الجدد مضطرون إلى السعى لإيجاد فرص عمل بديلة لتوفير الغذاء لأسرهم أو استخدام أى مورد نقدى لهذا الغرض بدلاً من أن يكرس جهده وما هو متاح لديه من سيولة نقدية لتنمية الأرض .

إذا فالمعونة الغذائية تسمح للأسرة المستوطنة الجديدة أن تكرس وقتها وجهدها وما هو متاح لديها من نقد لأراضيهم ومجتمعاتهم الجديدة .

ويتلقى منتفعو المشروع من الأسر المستوطنة الجديدة حصة غذائية عائلية تتكون من خمس حصص فردية على مدى سنتين وتسعة أشهر . وقد تم إضافة (٢٥٪) من حجم الحصة لفئة السيدات العائلات لأسرهن خلال السنتين الأوليين للتوطين .

بالإضافة إلى هذه المكاسب المباشرة للأسر المستوطنة فإنه مما لاشك فيه سيكون للمشروع أثر إيجابى اقتصادى واجتماعى واضح على المستوى القومى والمحلى . إذ سيسمح المشروع بفرص عمل لمن هم من غير المنتفعين كما سيؤثر على الأمن الغذائى القومى ويخفف حدة الكثافة السكانية على ضفتى نهر النيل بمنطقة مصر العليا .

(٤ - ٣) اهتمامات الجندر :

على الرغم من أن غالبية الأسر المستوطنة الجديدة يكون العائل الرئيسى لها هو الرجل بما يعنى امتلاكه لمعظم المساحة والمسكن وعلى الجانب الآخر سنجد أسر تكون المرأة هى العائل الرئيسى لها وهى إما أرملة أو مطلقة أو هجر الزوج الأسرة منذ فترة طويلة أو متزوجة لرجل معوق أو هرم أو إمرأة غير متزوجة ولكن تعول أخوه صغار . وقد خصصت مساحة تعادل (١٥٪) من إجمالى المساحة المقرر توزيعها لتلك الفئة التى تكون المرأة فيها هى العائل الرئيسى للأسرة وهذا يعنى أن المرأة المندرجة تحت هذه الفئة سيسجل باسمها الستة أفدنة كاملة والمسكن .

وتماشياً مع الاتجاه الحالى لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بالنسبة لإعطاء أولوية التوطين خلال الفترة الحالية والقادمة للعمال الزراعيين وصغار المزارعين الذين تأثروا من تطبيق قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فقد قرر البرنامج توجيه مساعداته الغذائية لعدد ٦٥٠ خريجا فقط بموجب هذه الاتفاقية والذين سبق توطينهم بمنطقة وادى الصعايدة خلال الأعوام السابقة . ويمثل الخريجات نسبة (٢٪) من مجموع هذه الفئة .

كما يسهم المشروع فى فتح مجال تطبيق منهج الجندر فى سياسة توطين الأراضى فى مصر . إذ لأول مرة يعطى فدانين للزوجة من إجمالى الستة أفدنة المخصصة للزوج أى بما يعنى تخصيص حوالى ٣٣٪ من الأرض للزوجة . ويأتى ذلك ضمن السياسة الجديدة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بما يعكس تقدير الدولة لدور الزوجة فى المساهمة فى استقرار الأسرة ومسيرة التنمية وبما يعكس أيضاً إمكانية اضطلاع الشريك بمهام الحياة فى حالة وفاة الطرف الآخر . وبناء على السياسة الجديدة فمن المتوقع أن تصبح زوجة الفلاح عضواً فى الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية وتتمتع بكافة الخدمات التى تقدمها الجمعية لأعضائها بما فى ذلك تسهيلات القروض والائتمان .

ولقد أعد مسئولو المشروع بالتعاون مع الصندوق المركزى لتنمية الثروة الحيوانية بالأراضى الجديدة مشروعًا مقترحًا لدعم تنمية الثروة الحيوانية مع اهتمام خاص بالمرأة سواء منتفعة مباشرة أو زوجة منتفع لتنفيذ نشاط الثروة الحيوانية على أساس معاملات القروض والائتمان .

ومما سبق يتضح أن ما اتخذه المشروع من قياسات جديدة كانت بهدف أن تتلاءم مع مبدأ إعطاء فرص متكافئة للرجل والمرأة لإدارة الأصول التى حصلوا عليها مثل الأرض والماشية كما أنها تتفق وتعهدات برنامج الأغذية العالمى لدعم دور المرأة وتتفق أيضاً والخطة التنفيذية للجندر المضطلع بها مكتب برنامج الأغذية العالمى بمصر .

ولقد اهتمت بعثة التقييم بالمرأة وكان ما يشغل بال البعثة هو تواجد العدد الكافى من السيدات العائلات لأسرهن وكذا زوجات المنتفعين اللاتى يمكن لهن الاستفادة بشكل إيجابى مؤثر من المشروع . وفى هذا الشأن فإن مسئولى المشروع فى حاجة إلى اتباع منهج مراعاة الجندر لدى تطبيق الأنشطة . بل أكثر من ذلك فإنه من الضرورى التأكيد على أن التخطيط والإدارة بالمشروع يعتمد أساساً على منهج المشاركة حيث يشترك كل من المنتفعين الرجل والمرأة فى وضع تنفيذ مقترح عمليات التنمية بما يجعل منهم جزءاً من سلسلة عمليات اتخاذ القرار . وقد تبين لبعثة التقييم أن هذا الاهتمام من جانبها لم يخطاب بالشكل المناسب من الوحدات الإدارية العاملة بمنطقة عمل المشروع إذ تبين أنه إلى الآن لم تعين أية سيدة فى الهيكل الوظيفى لمشروع مبارك الذى تدخل المنطقة ضمن سلطاته الإدارية كما لم يحضر مدير منطقة المشروع أية تدريب يتصل بالجندر كما أن مبادىء منهج الجندر أو المشاركة غير واضحة للعاملين بمنطقة المشروع .

وهكذا سيقوم المشروع بمهمة المحفز لوضع منهج مراعاة الجندر ومشاركة المنتفعين فى مجتمعاتهم الجديدة . ولقد تم إنشاء وحدة الجندر والمشاركة ضمن الهيكل الإدارى للمشروع ٥٧٨٩ وترأس هذه الوحدة سيدة تتمتع بخلفية علمية فى مجال علم الاجتماع والزراعة والتى سبق لها تلقى تدريب فى هذا المجال . وأحد أهم مهامها هو العمل جنباً إلى جنب مع مسئول التدريب المعين من قبل مشروع مبارك لتأكيد مراعاة الجندر ضمن المحتوى التدريبى المقدم سواء للعاملين أو المنتفعين ، على أن يقوم المشروع بالاستعانة بمستشار محلى ويفضل أن تكون سيدة حصلت على تدريب كافى ولها خبرة سابقة فى موضوعات الجندر . يكون دورها من خلال مساعدة مسئولة وحدة الجندر والمشاركة بالمشروع على تحديد واضح لمعانى المصطلحات التى ستستخدمها هذه الوحدة المنشأة حديثاً كما ستعاون فى وضع خطة عمل السنة الأولى . ومن أجل تحديد خطوات العمل اللازمة لتحقيق ذلك فإن مسئولة ومستشار الجندر سيعملا داخل إطار وثيق مع موظفى مشروعى ٢٤٩٩ ، ٥٧٨٩ ومشروع مبارك وكذلك المنظمات غير الحكومية العاملة بمنطقة عمل المشروع (أفريكير وكير) والإخصائيين الاجتماعيين والمنتفعين. كما سيقوم المشروع بتعيين، موظفة

منسمة اجتماعية ذات خبرة وسبق لها التدريب المناسب والتى ستعمل جنباً إلى جنب مع مدير المنطقة من مشروع مبارك . ومن ضمن مهامها العرض على الإدارة المسئولة بالمشروع نقاط الضعف والاحتياجات الخاصة بالمرأة والتى على المشروع أن يتولى تغطيتها وأن يراعى تضمين الخطة والمتابعة منهج مشاركة المنتفع فى الأداء . ويتم الاتفاق على أنشطة المشروع وكل ما يتبعها من أنشطة من مدخرات المشروع وفقاً لنسبة تم تحديدها (٨٪) .

(٤ - ٤) **الاهتمام بالبيئة :**

مع توطين أربعة آلاف أسرة (أى بما يعنى من ٢٠ إلى ٢٥ ألف نسمة) بمنطقة المشروع فمن المتوقع زراعة مساحة ٢٤ ألف فدان من الأرض بما يعنى أن منطقة المشروع سوف تؤثر على مناخ المناطق المحيطة بها . فإذا نظرنا لتصميم المنطقة نجد أنه سيتم نقل مياه الرى من النيل إلى المزارع من خلال شبكة من محطات الرفع والترع الرئيسية والقنوات الفرعية حتى تصل إلى الرشاشات حيث يتم استخدام المركبات الكيميائية من أسمدة ومبيدات بشكل مكثف حتى يمكن معالجة التربة الرملية وزيادة خصوبتها وفى نفس الوقت وعلى الجانب الآخر المعاكس من النتائج نجد أن تسرب تلك المركبات الكيميائية داخل التربة وحتى المياه الجوفية وتجمعها خاصة فى المناطق المنخفضة سيكون له الأثر السلبى على المدى الطويل على الرغم من قيام الحكومة بتبطين الترع والمصارف .. ولتجنب ذلك يلزم تقديم التدريب الكافى المتخصص لرفع كفاءة الفلاح فى التعامل مع التربة وإدارة المياه .

ولضمان حماية البيئة ومتابعة الآثار البيئية للمشروع فقد تمت مطالبة وزارة الدولة لشئون البيئة بإنشاء مكتب تابع لها قرب مدينة ادفو لمتابعة وحماية الشئون البيئية ومن المتوقع أن يفتتح هذا المكتب خلال العام المالى القادم كما قدمت وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى طلباً لهيئة دانيدا الدانمركية لإقامة مشروع لحماية البيئة بمنطقة وادى الصعايدة . وهى خطوات إيجابية اتخذتها الحكومة قبل توقيع الاتفاقية .

(المـادة الثانيـة)

تعهدات برنامج الاغذية العالمى

إضافـة إلى الشـروط والبنود التى تم الاتفـاق عليـهـا بين كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى والتى سبق الإشارة إليها فى العقد الموقع بينهما .. يتولى برنامج الأغذية العالمى الوفاء بتعهداته على النحو التالى :

١ - تقديم المعونة الغذائية :

(١ - ١) وفقاً لما هو متاح من الموارد بصفة عامة وسلعة بذاتها بصفة خاصة سوف يقـدم برنامج الأغـذية العالمى للحكومة المصـرية السـلع بميناء الإسكـندرية وبكميات لن تتجاوز تلك المحددة فيما بعد بقيمة إجمالية (متضمنة تكلفة الشحن والخبير المصفى والإشراف المحلى) تقدر بـ ٣,١٩١,٧١٤ دولار أمريكى :

(١) ٧٦٤٢ طن مترى من الدقيق القمح .

(٢) ٥٣٢ طن مـتـرى زيت نبـاتى .

(٣) ٧٦٥ طن مـتـرى عـدس .

(٤) ٤٥٩ طن مـتـرى سـكـر .

(١ - ٢) تمثل البنود المدرجة بالفقرة (١-١) بعاليه فكرة عامة عن كمية المواد الغذائية التى تمثل حجم التمويل الذى سيستخدم فى المشروع . وقد تختلف الكميات والأنواع من المواد الغذائية التى ستقدم للمشروع وفقاً لما هو متاح لبرنامج الأغذية العالمى ومحلياً بالدولة المتلقية . وتمثل الموارد المشار إليها بعاليه جزءاً من البرنامج القطرى العام وللمدير القطرى الحق فى إعادة توزيع الموارد من مشروع إلى آخر بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية .

وفى حالة عدم التمكن من توفير إحدى السلع المحددة بعاليه بالكميات المطلوبة فسيحاول البرنامج استبدالها بكمية مناسبة من سلع بديلة أما فى حالة توريد القمح بدلاً من دقيق القمح سيتم الاستبدال طبقاً للاتفاق الموقع بين اللجنة العامة للمساعدات وبرنامج الأغذية العالمى فى ٢٥ فبراير ١٩٩٦

وبناء عليه سيتم تسليم المنتفعين دقيق القمح على الرغم من ورود شحنة قمح من البرنامج . وفى حالة عدم توافر دقيق القمح خلال فترة صلاحيته سيتم بيعه عن طريق المشروع أو لجنة المساعدات على أن يستخدم ثمنه فيما بعد لشراء الدقيق المطلوب طازجاً وقت الحاجة إليه . وفى حالة عدم كفاية الثمن المباع به الدقيق لشراء نفس الكميات المباعة منه سيقوم المشروع بدفع فارق المبلغ لضمان توريد كامل الكمية بنسبة (١٠٠٪) .

(١ - ٣) وفقاً للمتاح من الموارد الغذائية سيوفر برنامج الأغذية العالمى مواد المعونة لمدة عامين وتسعة أشهر (أحد عشر ربعاً) وذلك من تاريخ بدء توزيع مواد المعونة . وسياسة البرنامج ان يتسلم المنتفعون مواد المعونة لمدة ٤ سنوات ولكن نظراً وأن البرنامج القطرى سينتهى بنهاية عام ٢٠٠١ فسيتم حساب الكميات المتبقية وتضمينها فى البرنامج القطرى التالى .

(١ - ٤) سيتم تحديد الشحنات طبقاً للمتاح من السلع المذكورة سنوياً ووفقاً لمعدل تنفيذ المشروع وقد يتطلب الأمر حدوث تغيير فى مواعيد تنفيذ أنشطة المشروع طبقاً لما سيتم الاتفاق عليه مع الحكومة وسيتم شحن الدفعة الأولى من مواد المعونة فى أقرب وقت ممكن حال إخطار الحكومة لبرنامج الأغذية العالمى فى خطاب الاستعداد الذى يفيد اكتمال الإعداد والانتهاء من التجهيزات اللازمة وفقاً للمادة (٣) ٨/١ ، ٨/٢

(١ - ٥) قد يحدث تغيير فى مدى وفرة السلع الغذائية المتاحة محلياً (سواء مطابقة أو مشابهة لما يورده برنامج الأغذية من سلع) خلال فترة المشروع وعليه فإن البرنامج بالتعاون مع الحكومة قد يشترى هذه السلع من السوق المحلى أو يطلب اتخاذ إجراءات لاستبدال السلع التى يوردها البرنامج بأخرى بديلة متوفرة محلياً وسيتم التفاوض بين الحكومة والبرنامج بشأن معدل الاستبدال وفقاً لما تم توضيحه آنفاً فى هذا الشأن .

(١ - ٦) يتعهد برنامج الأغذية العالمى بأن يخطر الحكومة المصرية كلما أمكن ذلك بمدى ما يتحقق بالنسبة للترتيبات التى يتخذها بخصوص توريد السلع الغذائية .

(١ - ٧) سيتخذ برنامج الأغذية العالمى كافة الترتيبات اللازمة لتأمين شحن جميع السلع لنقاط الاستلام المتفق عليها والمشار إليها فى مادة (٢) فقرة (١-١) كما سيتولى إقامة الدعوى القضائية اللازمة على شركات النقل استناداً على التقارير المرفوعة إليه من خبير الفحص المعين من طرف البرنامج . كما يتعهد البرنامج بضمان وصول السلع الغذائية وتسليمها فى حالة سليمة وفى حالة حدوث أى تلفيات أو خسائر بالشحنة أثناء الشحن يزيد عن (٥٪) من إجمالى الشحنة فإن البرنامج سيورد ما يعوض هذه الخسائر حتى ولو كانت مدة العمل بالمشروع قد قاربت على الانتهاء .

٢ - تقديم مساعدات غير غذائية :

(٢ - ١) سيحاول برنامج الأغذية العالمى توريد أو ترتيب توريد ٤٠٠٠ فرن شمسى للحكومة بقيمة إجمالية ٩٢,٠٠٠ دولار أمريكى لتسهيل عمل المرأة وتخفيض تكلفة الطاقة .

(٢ - ٢) كما سيحاول البرنامج توريد أو ترتيب توريد سيارات ، وذلك نظراً لوجود نقص فى عدد السيارات اللازمة بمشروع مبارك وطبقاً لاحتياجات الجهات الإرشادية لوسائل انتقال كما سيحاول البرنامج توفير عشرة موتوسيكلات وشاحنة بقيمة إجمالية ٧٦,٠٠٠ دولار أمريكى .

(٢ - ٣) خلال فترة المشروع سيحاول البرنامج توريد أو ترتيب توريد سيارات ومعدات و/أو معدات ميكنة يتم الاحتياج إليها كلما توفر التمويل اللازم لذلك .

(٢ - ٤) سيحاول البرنامج توريد أو ترتيب توريد المعدات والاحتياجات المشار إليها بعاليه تسليم الميناء (C.I.F) فور قيام الحكومة بإخطار البرنامج بإتمام اتخاذ الإجراءات وفقاً للمادة (٣) (٨-١) ، (٨-٢) علماً بأنه لن يتم توريد أى معدات حال انتهاء النقل بموجب اتفاقية المشروع .

(٢ - ٥) ستقوم الحكومة باتخاذ اللازم لإعفاء المساعدات غير الغذائية التى يوردها البرنامج من كافة الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات والاستهلاك وجميع الرسوم والضرائب الأخرى تحت أى مسمى .

(٢ - ٦) سيقوم البرنامج بإخطار الحكومة كلما أمكن ذلك بشأن ما تحقق من الترتيبات اللازمة لتوريد المواد الغذائية والمساعدات غير الغذائية .

٣ - الخدمات الإشرافية والاستشارية :

(٣ - ١) يتعهد برنامج الأغذية العالمى بتقديم خدماته من خلال هيئة موظفيه من المحليين أو الخبراء الدوليين والذين سيقدمون المساعدة والمشورة لهيئة موظفى المشروع من العاملين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى مجال الإطار العام لتنفيذ المشروع .

(٣ - ٢) ينظر برنامج الأغذية العالمى فى توفير تقديم خدمات بقيمة تصل إلى ٥٠ ألف دولار أمريكى لمواجهة توفير تجهيزات إضافية للإعداد لبدء المشروع . وسوف يقوم البرنامج بالاشتراك مع الحكومة فى تحديد أوجه الإنفاق تحت هذا البند والذى يخضع للإجراءات والتعليمات المالية المعمول بها فى برنامج الأغذية العالمى .

(٣ - ٣) قد يقدم برنامج الأغذية العالمى المساعدة الفنية فى دعم أنشطة المشروع وقد يشمل ذلك توفير خبراء لتدريب العاملين المقابلين على المستوى الميدانى فى مجال المتابعة وإعداد التقارير والجندر . وكل ما هو وثيق الصلة بالمتابعة والتقييم للأنشطة المتصلة بالمشروع ، وفقاً لما يتم الاتفاق عليه مع إدارة المشروع .

(٣ - ٤) يقدم برنامج الأغذية العالمى مبلغاً يصل إلى ٣٧ ألف دولار لتعزيز وحدة المتابعة والتقييم ولتنفيذ نظام للمتابعة والتقييم يكفل تحديد الآثار المترتبة على تنفيذ أنشطة المشروع . وبشكل محدد ستكون من أهداف هذا النظام مواجهة أولويات احتياجات وحدة المتابعة والتقييم والتى سبق لبعثة التقييم تحديدها . وتخضع بنود الإنفاق فى هذا المجال للإجراءات المالية المعمول بها فى برنامج الأغذية العالمى الذى يحتفظ بحقه فى تحديد الخبراء الخارجيين والاتصال بهم متى لزم ذلك .

(٣ - ٥) سوف يعمل المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى فى تعاون وثيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كما سيقدم المشورة والنصح لمدير / مديرة المشروع وهيئة موظفيه فى مجالات : (أ) الإجراءات التشريعية المتعلقة بتداول وتخزين ونقل وتوزيع مواد المعونة الغذائية. (ب) المتابعة وتنفيذ تقارير الأداء والتنفيذ الخاص بعمليات المشروع. (جـ) التنسيق مع الجهات الحكومية المحلية الأخرى أو منظمات غير حكومية أو منظمات دولية مانحة أخرى . ولتحقيق هذا الدور فى مجال الإرشاد والإدارة ولتأكيد الأداء المتميز للمشروع سوف يحرص المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى على العمل عن قرب فى تعاون وثيق مع إدارة المشروع فى المهام التالية : (أ) الأمور المتعلقة بالتداول والمخازن ونقل وتوزيع السلع . (ب) المتابعة وتقديم التقارير عن خطوات تنفيذ المشروع . (جـ) التنسيق مع منظمات حكومية محلية أخرى ومنظمات غير حكومية والمنظمات المانحة الدولية الأخرى .

ولتحقيق الدور الاستشارى والإدارى الذى يضطلع به البرنامج ولضمان إجراء عمليات المحاسبة الجيدة بما يتفق والأداء التنفيذى للمشروع فإن مكتب البرنامج سوف يتعاون تعاوناً وثيقاً مع الجهاز الإدارى للمشروع فى أداء المهام التالية :

(أ) متابعة المشروع وتقديم تقارير عن أنشطة حركة السلع :

يتضمن ذلك مساعدة موظفى المشروع فى إعداد التقارير الربع سنوية وتقارير تنفيذ المشروع (كما هو محدد بملحق « ٢ ») وكذلك فى متابعة المشروع طبقاً لمؤشرات أداء المشروع المقترحة المدرجة فى ملحق (١) .

يتولى موظفو مكتب البرنامج القطرى عمل مايلى :

١ - زيارات تفتيشية ربع سنوية للمخازن الرئيسية والمخازن الفرعية .

٢ - زيارات ميدانية منتظمة لمواقع التوطين المختلفة ، وذلك لمقابلة السلطات المحلية سواء فى المحافظة أو على مستوى القرية (بما يشمل هيئات المشروع على مختلف مستوياتها بالإضافة إلى مقابلة المنتفعين بالمشروع وأسرهم) .

يقوم المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى بإخطار مدير المشروع بزياراتهم الميدانية وسوف يصحبهم فى زياراتهم المسئولون المعنيون بالمشروع كما يمكنهم القيام بزياراتهم الميدانية بمبادرة شخصية منهم .

سيقوم مكتب البرنامج بإعداد تقارير عن الزيارات الميدانية وتسجيل نتائج هذه الزيارات ومناقشتها مع مسئولى المشروع المعنيين ويتم تقديم توصيات التقرير لمدير المشروع للتصديق عليها ومتابعتها .

(ب) التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى :

، سيقوم المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى بإخطار ممثلى الجهات المانحة وممثلى المنظمات الدولية بكافة تفاصيل المشروع وظروفه التنفيذية . وسوف يبذل قصارى جهده للحصول على مساعدات مالية وفنية منهم لدعم أنشطة المشروع ، وسوف يتم ذلك من خلال مايلى: (١) المكاتبات الرسمية . (٢) الاجتماعات التنسيقية مع منظمات الأمم المتحدة . (٣) الاتصال المباشر أو الاجتماعات الخاصة التى يتم الإعداد لها مع تلك الجهات .

سوف يساعد المكتب القطرى لبرنامج الأغذية العالمى موظفى المشروع فى الحصول على دعم من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية .

سيتم إعداد زيارات ميدانية توضيحية خاصة لممثلى الجهات المانحة لمواقع محددة وذلك بالتشاور بين المكتب القطرى للبرنامج ومدير المشروع بهدف تدعيم الأنشطة الخاصة بالمشروع ، كما سيقوم المكتب القطرى للبرنامج بدعوة ممثلى الجهات المانحة للمشاركة فى زيارات ميدانية منتظمة لمتابعة أعمال تنفيذ المشروع .

يساعد المكتب القطرى للبرنامج بصورة خاصة موظفى المشروع للحصول على تمويل من جهات مانحة أخرى والتى يمكن الاستفادة منها فى دعم الأنشطة الضرورية واللازمة لنجاح مشروع مساعدات برنامج الأغذية العالمى . مثل الوصول إلى توفير مصادر ائتمانية أخرى للمزارعين .

٤ - متابعة وتقييم المشروع :

(٤ - ١) يقوم المكتب القطرى للبرنامج بتقديم تقرير (خلال مدة المشروع) عن سير العمل بالمشروع مرتين سنوياً . تعتبر المذكرة السنوية الخاصة بحالة السلع (ملحق ٢) ، والتقرير المقدم كل ستة أشهر عن تمويل المشروع (ملحق ٢) من أهم التقارير المرحلية التى يقدمها المكتب القطرى للمقر الرئيسى لبرنامج الأغذية العالمى .

(٤ - ٢) يتعهد البرنامج بتقديم تقرير يستعرض النواحى الإدارية الخاصة بالبرنامج القطرى لبرنامج الأغذية العالمى بحلول عام ٢٠٠٠ وذلك بالتشاور مع الحكومة ، يشمل هذا التقرير استعراض للأداء التنفيذى للمشروع كما يشمل التوصيات الخاصة بوسائل تحسين تأثير وفاعلية خطوات المشروع التنفيذية ويتم تسجيل نتائج هذه المذكرة فى تقرير يعرض على مجلس إدارة البرنامج فى عام ٢٠٠٠ ، وهذا التقرير سوف يحدد إلى أى مدى تم تنفيذ أهداف المشروع وفقاً لما سبق تحديده فى اجتماع اللجنة العليا لسياسات المعونة الغذائية (٣٩) ، كما يركز على بعض القضايا مثل أحقية المجموعة المستهدفة ، والإنجازات الأولية والمشاكل التى يواجهها المشروع والخطوات اللازمة لتنفيذ المشروع فى أفضل صورة ، وفى النهاية يتم إتخاذ القرار ذا ما كان المشروع سيدرج فى البرنامج القطرى التالى أم لا .

(٤ - ٣) وفى نهاية تقييم المشروع يتم عمل تغطية كاملة عن الأداء التنفيذى للمشروع وتأثيره ، يشمل هذا التقييم بعض القضايا مثل المنتفعين المستهدفين ، وتوفير الخدمات وعمل التصميمات ، كما يشمل أيضاً تحقيق الأهداف الأساسية ، بما يغنى القضاء على الفقر واستمرارية التنمية الزراعية وأيضاً يتم إيجاز النتائج والتوصيات الخاصة بالمعونة الغذائية فى تقرير ويقوم هذا التقييم على البيانات التى قامت وحدة المتابعة والتقييم بجمعها من خلال الدراسات التى يقوم برنامج الأغذية العالمى بتمويلها كما هو منصوص عليه فى بنود (٣ - ٣) ، (٤ - ٣) المذكور بعاليه .

(البند ثالثاً)

التزامات الحكومة المصرية

بالإضافة إلى البنود والشروط المتفق عليها بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى ، كما ذكر سالفاً فى هذا العقد التنفيذى ، تتعهد الحكومة بتنفيذ الالتزامات التالية :

١ - تنفيذ وإدارة المشروع :

(١ - ١) تعد الحكومة لتنفيذ خطة المشروع كما تكون مسئولة عن ضمان الاستلام والتداول والتوزيع الصحيح للسلع الغذائية أو غيرها مما يقدمه برنامج الأغذية العالمى للفئة المستهدفة لمساعداته .

(١ - ٢) تلتزم الحكومة بتوفير ما يلى سـواء من مواردها أو من مصادر أخرى غير مصادر برنامج الأغذية العالمى :

البنود غير الغذائية التالية : معدات وخدمات دعم فنية بتكلفة تقديرية حوالى ما يعادل ٢٥١,٥٧٢,٩٤٠ جنيه مصرى ، كما هو موضح أدناه ، التفاصيل موضحة فى ملحق رقم (١) جدول (٨) ميزانية الحكومة (٣سنوات) .

تكاليف الحكومة	القيمة	
تكاليف ما قبل الاستيطان وتحسين التربة	٢٤٢,٨٤٠,٠٠٠	جنيه مصرى
الوحدة الإدارية (مشروع مبارك)	١,١٩١,٦٠٠	جنيه مصرى
تكلفة المرتبات الحكومية (مشروع مبارك)	٢,٠٦٥,٠٠٠	جنيه مصرى
تكلفة وحدة العاملين المعاونة مباشرة		
لمشروع برنامج الغذاء العالمى	٨٦,٤٨٦	جنيه مصرى
انتقالات محلية وتخزين وتداول	٢,١٢٩,٨٥٤	جنيه مصرى
مساهمة تمويل المشروع	٢,٨٨٠,٠٠٠	جنيه مصرى
عدد ٣ سيارات	٣٦٠,٠٠٠	جنيه مصرى
عدد ٢ كمبيوتر وعدد ١ آلة طباعة	٢٠,٠٠٠	جنيه مصرى
	٥,٤٧٦,٣٤٠	جنيه مصرى
	٢٥١,٥٧٢,٩٤٠	جنيه مصرى
	٧٤,١٦٦,٥٥٠	دولار أمريكى

(١ - ٣) تفوض الحكومة ، بموجب هذا العقد ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كحلقة اتصال بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى فيما يتصل بالسياسة المتعلقة بالمشروع كما تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بتعيين مشرف عام كما هو منصوص عليه فى النقاط الأساسية لبنود خطة العمليات .

(١ - ٤) تتحمل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المسئولية الكاملة لهذا المشروع وتكون الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية مسئولة عن تطوير البنية التحتية وعمليات استصلاح الأراضى الأولى التى تتم من خلال مقاولين فى حين تقع مسئولية اختيار المستوطنين ورعايتهم قبل وأثنا ء عمليات التوطين على مشروع مبارك القومى للتوطين الذى يدخل فى نطاق مسئولياته أيضاً الإشراف على تدريب المستوطنين

وعلى مساعدتهم لتنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية الخاصة بتوفير الجرارات الزراعية اللازمة للمزرعة ويعتبر مراقب عام التنمية لمنطقة وادى الصعايدة مسئولاً عن المهام الإدارية يعاونه وحدة إدارية مكونة من ٥٠ موظفاً ، منهم ٧ أفراد مهندسين زراعيين ، كما ويعمل مشروع مبارك للتوطين بالتنسيق مع محافظة أسوان والمجالس المحلية وأجهزة الوزارات المعنية المختلفة (مثل وزارة الصحة ، وزارة التعليم) وذلك لضمان تنفيذ الخدمات الحكومية (المدارس ، العيادات الطبية ، خدمات الشرطة والبريد) والمطلوبة لدعم قرى الاستيطان ويتعاون مشروع مبارك للتوطين مع وكالات محلية ومنظمات غير حكومية أخرى للحصول على الدعم الخارجى فى تلك المناطق مثل التدريب والإرشاد والائتمان .

(١ - ٥) تقوم اللجنة الاستشارية للمعونة الغذائية برئاسة وزير الزراعة (وهى تمثل المحور الأساسى لمناقشة سياسات البرنامج) بالنظر فى مهام البرنامج القطرى بأكمله، على أن يعتبر كل من النشاط الفرعى ١ (ب) ومشروع ٥٧٨٩ كياناً واحداً، تتكون هذه اللجنة من كبار ممثلى وزارة الزراعة ووزارة التنمية والمجتمعات الجديدة واللجنة العامة للمساعدات الأجنبية وهى جزء من وزارة التموين والتجارة الخارجية وإدارة التعاون الدولى بوزارة الخارجية ، كما تشمل هذه اللجنة عضوية كل من منسق الأمم المتحدة والمدير القطرى لبرنامج الأغذية العالمى ، تجتمع هذه اللجنة مرة واحدة كل ستة أشهر لوضع الخطوط العريضة للبرنامج وللتأكيد على التعاون فيما بين الإدارات الوزارية المختلفة ، كما تستعرض الإنجازات التى تم تحقيقها فى مجال أهداف البرنامج القطرى .

(١ - ٦) يتم تشكيل مجلس إدارة يكون أعضاؤه من رؤساء الأجهزة المعنية باستصلاح الأراضى والتابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ويختص بتحديد الخطوط العريضة الخاصة بالقضايا التنفيذية ووضع برامج ومناهج التنفيذ والتمويل المشترك واعتمادها ، كما يتولى رئيس مجلس الإدارة العمل كحلقة اتصال بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والهيئات الحكومية المختلفة وبرنامج الأغذية العالمى فيما يتعلق

بتفاصيل خطة العمليات،وكذلك دعوة كل من المستشار القانونى والمدير القطرى لبرنامج الأغذية العالمى والمدير التنفيذى للمشروع لحضور اجتماعات مجلس الإدارة .

(١ - ٧) يتحمل مدير المشروع المسئولية المتعلقة بتنفيذ وإدارة المشروع وأعمال مجلس الإدارة والعرض مباشرة على مجلس الإدارة والمشرف العام موقف تنفيذ ومتابعة القرارات التى أقرها مجلس الإدارة .

(١ -٨) يعين مدير المشروع مستشارين بعض الوقت للمساعدة على إنشاء اتصالات مع ممثلى المنظمات المانحة والحفاظ عليها بالإضافة إلى دعم وإشراف العمل والأنشطة الخاصة بالأقسام الفنية بالمشروع .

٢ - ترتيبات التنفيذ السابقة لبدء العمل بالمشروع :

يقوم كل من المشرف العام ورئيس مجلس إدارة المشروع ومدير المشروع بالتأكيد على الانتهاء من اتخاذ الإجراءات الخاصة عن طريق الهيئات المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى المشروع قبل توطين المنتفعين وقبل البدء فى أنشطة المشروع .

يتم تقديم هذه الإجراءات - والتى يتم تنفيذها وفقاً لجدول زمنى محدد - بواسطة المشرف العام ومدير المشروع إلى المدير القطرى لبرنامج الغذاء العالمى .

(٢ - ١) الالتزام بضوابط ومعايير الاختيار :

تضمن إدارة المشروع أن منتفعى المشروع - المقرر توطينهم فى العامين الأول والثانى من عمر المشروع - من فئة صغار المزارعين المعدمين والذين يمثلون نسبة (٨٤٪) من إجمالى الأسر المنتفعة أما النسبة المتبقية (١٦٪) فمن الخريجين الذين يعانون من البطالة والمنحدرون من أصول ريفية مع الالتزام بأن تبلغ نسبة النساء المنتفعات (١٥٪) من فئة المزارعين المعدمين و (٢٪) من فئة الخريجين .

تضمن إدارة المشروع أيضاً أن اختيار مستوطنى المشروع سيتم وفقاً للمعايير المتفق عليها كما هو منصوص عليه فى الوثيقة (ملحق « ١ » - قسم رقم « ١ ») .

(٢ - ٢) تعويضات :

تقوم الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بتعويض المستوطنين من صغار المزارعين المعدمين عن مستلزمات الإنتاج الزراعى والتى يتم توفيرها خلال العام الأول من الاستيطان .

(٢ - ٣) الالتزام النقدى الحكومى :

تلتزم الحكومة المصرية ممثلة فى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كما هو موضح بالبند السابق بتقديم دعم نقدى خلال العام الأول لكل أسرة مستوطنة يبلغ ٦٠٠ جنيه مصرى على أن يشمل ذلك تقديم الدعم بأثر رجعى لمن تم توطينهم مسبقاً .

(٢ - ٤) بطاقات تحقيق الشخصية :

تضمن إدارة المشروع توفير بطاقات تحقيق الشخصية الرسمية بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة الصحة لكل النساء اللاتى تم توطينهن فى منطقة عمل المشروع .

(٢ - ٥) تخصيص الأرض لزوجة المنتفع من صغار المزارعين :

تضمن إدارة المشروع أنه تم تسجيل فدانين من الستة أفدنة باسم الزوجة أى تخصيص نسبة تعادل (٣٣٪) من المساحة الإجمالية المخصصة للزوج .

(٢ - ٦) بطاقات حيازة الزوجة للأرض :

تصدر إدارة مشروع مبارك للتوطين بطاقات حيازة رسمية للأرض لكل المستوطنين من الإناث والذكور (المنتفع المباشر والقرين) والذين تم توطينهم بالفعل .

(٢ - ٧) التدريب :

نظراً لأهمية التدريب فى مجال تحسين الأراضى والتنمية الزراعية خاصة فى العام الأول من الاستيطان سوف تؤكد إدارة المشروع على تنفيذ دورات تدريبية على مستوى

القرية للمستوطنين الجدد بهدف استفادة أكبر عدد ممكن منهم كما ستؤكد الإدارة على إتاحة الفرصة للسيدات المستوطنات لتلقى الدورات التدريبية .

تتولى إدارة المشروع مهام تطوير وإدارة برنامج التدريب المتخصصة لمديرى الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية فى مجال إدارة القروض والائتمان .

يحدد خطاب الاستعداد الإجراءات التى تم اتخاذها ، بما يشمل التكاليف والتمويل لضمان توفير دورات التدريب للمستوطنين الذين تم تحديد إعدادهم خلال العام الأول للمشروع كما يتم تحديد المحتوى التدريبى وتحديد الجهة المتخصصة التى تتولى تنفيذ الدورات التدريبية مع الحرص على تطوير خطة التدريب (فى منطقة عمل المشروع) لتتفق والاحتياجات اللازمة مع الوضع فى الاعتبار أهمية توفير تسهيلات التدريب التى يتم تحديدها .

(٢ - ٨) إدارة المشروع .

تشير إدارة المشروع فى خطاب الاستعداد إلى الجدول التنظيمى النهائى للهيكل الإدارى الخاص بالمشروع ، ويشير هذا الجدول إلى ترتيبات المشروع الإدارية على مستوى المحافظة والقرية - يعين مشروع مبارك القومى عدد ملائم من مهندسى الإرشاد الزراعى فى المشروع .

(٢ -٩) الائتمان والقروض :

تلتزم إدارة المشروع بتطوير إجراءات ائتمانية ممكنة حتى يتم تنفيذها بواسطة التعاونيات المحلية .

(٢ -١٠) الإشراف البيئى :

تقوم كل من إدارة المشروع ومشروع مبارك بإتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ برنامج إشراف بيئى على أن تتخذ الإجراءات الضرورية لضمان قيام وحدة البيئة القائمة

بالهيكل الإدارى للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بتنفيذ المتابعة الأولية عن الآثار البيئية فى منطقة وادى الصعايدة مع الاستعانة فى ذلك بتوجيهات الوكالة المصرية لشئون البيئة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أو منظمة الأغذية والزراعة .

٣ - استلام ونقل ملكية السلع :

(٣ - ١) تتولى الحكومة استلام ونقل ملكية السلع الغذائية برنامج الأغذية العالمى، والواردة على خطوط ملاحية منتظمة لدى رسوها على رصيف الميناء أو من على ظهر الصندل فى حالة نقل السلع من المركب الراسية فى عرض البحر إلى الميناء ، ووفقاً لشروط تعاقد النقل المعمول بها لدى برنامج الأغذية العالمى فإن الشركة الناقلة تتحمل مسئولية تأمين المواد الغذائية حتى يتم تسليمها سواء على رصيف الميناء أو حتى نقلها إلى الصنادل .

(٣ - ٢) أما فى حالة قيام البرنامج بشحن المواد الغذائية عن طريق مجموعة نقل ملاحية مؤجرة عن طريق شركة النقل الملاحى الرئيسى فإن مسئولية الحكومة بالنسبة للمواد تبدأ باستلام السلع من عنابر التخزين داخل المركب ، أما فى حالة نقل المواد من على ظهر المركب الراسية فى عرض البحر إلى الميناء عن طريق الصندل فإن مسئولية الحكومة تجاه استلام ونقل ملكية هذه المواد تبدأ من نقل السلع إلى الصنادل .

٤ - استلام وتداول السلع عند نقاط الاستلام :

(٤ - ١) وفى جميع الحالات تتعهد الحكومة بالتأكيد على التفريغ السريع من المركب أو الشاحنات أو أية وسائل نقل أخرى .

(٤ - ٢) من نقطة الاستلام تلتزم الحكومة بإعفاء المواد الغذائية الواردة من كافة الضرائب بما فى ذلك الرسوم الجمركية ومصروفات استخدام الرصيف البحرى وعائدات الموانى بكافة أنواعها وكذلك رسوم الإنتاج والاستهلاك الحالية والمستقبلية وتتحمل الحكومة كافة المصروفات الخاصة بالمستودعات ورسوم تفريغ الصنادل والرسو والفرز ومايماثلها من رسوم الموانى المشابهة .

(٤ - ٣) فى حالة شحن المواد الغذائية على مراكب يقوم برنامج الأغذية العالمى باستئجارها وتتحمل الحكومة جميع الغرامات الناتجة عن التباطؤ فى اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحقيق الرسو والتفريغ السريع من على ظهر المركب أو أى وسيلة نقل أخرى وتقوم أيضاً بسدادها لبرنامج الأغذية العالمى لدى مطالبته بها ومن ناحية أخرى فإن أية امتيازات للتفريغ السريع بالمركب سوف تنسب إلى الحكومة ، وتتم تسوية حسابات خسائر التفريغ / مكافآت سرعة التفريغ على أساس سنوى وتودع فى حساب مجمع المدخرات .

(٤ - ٤) فى كافة عقود النقل الأخرى تتحمل الحكومة التلفيات الناتجة عن احتجاز السلع الواردة نتيجة تباطؤ الحكومة فى استلامها .

(٤-٥) فى حالة قيام برنامج الأغذية العالمى بدفع الغرامات أو التعويضات المذكورة أعلاه فإن الحكومة تقوم بالتسديد الفورى للغرامات .

٥ - الإشراف على السلع والتعويضات :

(٥ - ١) تمكن الحكومة الخبير المعين من قبل برنامج الأغذية العالمى من القيام بالإشراف والفحص للسلع الواردة بمجرد تفريغها من على ظهر المركب لتحديد حالتها وتقرير حجم الخسائر والفاقد والتلفيات وإعداد شهادة بذلك لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية إذا لزم الأمر ضد شركة النقل أو الضامن فيما يتعلق بالخسائر والفاقد والتلفيات .

(٥ -٢) على الرغم من الشروط الأخرى الواردة هنا فإن لبرنامج الأغذية العالمى وحده الحق فى متابعة وتسوية كافة القضايا المقامة ضد شركة النقل البحرى أو البرى فيما يتعلق بالخسائر أو التلفيات التى تلحق بالسلع والتى تحدث قبل استلام الحكومة للسلع ونقل ملكيتها وكذلك اتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاهها نيابة عن الحكومة وبناء على موافقتها المسبقة كلما تطلب الأمر ذلك .

(٥ - ٣) بدون تحيز لاصطلاح نقل الملكية فإنه فى حالة بعدى التسليم حدود منطقة الاستلام المتفق عليها يكون لبرنامج الأغذية العالمى الحق بناء على رغبته وحده فى رفع الدعوى نيابة عن الحكومة بالنسبة للخسائر التى تقع فى مرحلة فيما بين انتقال ملكية السلع الغذائية الواردة واستلامها .

(٥ - ٤) لن تتأثر السلع الواردة حيثما يتم استلامها أو نقل ملكيتها بأية رسوم ضمان أو تصديق تختص ببوليصة الشحن فإن هذه الرسوم أو التصديقات تخص برنامج الأغذية العالمى فيما يتعلق بالشكل الإدارى للشحن أو الجهات المتلقية للمعونة .

(٥ - ٥) فيما يتعلق بالسلع التى يتم شحنها على مراكب مؤجرة فإن الأوزان المذكورة فى بوليصة الشحن تعتبر نهائية بالنسبة لكل من برنامج الأغذية العالمى والحكومة وبمجرد وصول المركب الناقل لها يقوم برنامج الأغذية العالمى باتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لعمليات الفحص والإشراف للتأكد من الكميات المحمولة الواردة على ظهر المركب وفى حالة نقص الكميات أو الأوزان الواردة والتى سيؤكدها تقرير خبير الفحص والإشراف المعين من قبل البرنامج عن تلك الواردة فى بوليصة الشحن ، يقوم البرنامج بالتحرى عن أسباب العجز بالتعاون التام مع الحكومة - وتبدأ مسئولية الحكومة تجاه الشحنة الواردة من السلع بمجرد انتهاء عمليات التفريغ والتى تتولى فى ذلك الوقت التأكد من عدم تخلف أية حمولة على ظهر المركب . أما فى حالة إذا كانت المركب تحمل أكثر من حمولة لأكثر من ميناء ، تكون مسئولية الحكومة فى هذه الحالة هى التأكد من أن الكميات الواردة ببوليصة الشحن قد تم تفريغها فعلاً فى ميناء الاستلام المحدد .

(٥ -٦) بالنسبة للشحنة الواردة فى حاويات أو ما شابه ذلك تحمل عبارة "F.C.L" أى «حمولة كاملة» فالحكومة فى هذه الحالة مسئولة عن تفريغ الشحنة بكاملها من المركب فى ميناء التفريغ ولابد من تواجد مندوب برنامج الأغذية العالمى أثناء عمليات التفريغ وإذا حدثت أية خسائر أو تلفيات أثناء التفريغ فتعتبر خسائر ما قبل التفريغ أى تدخل ضمن مسئولية البرنامج ، حيث مازال مالكاً للشحنة ، وإذا حدث أية تأخير أو تباطؤ فيما يتصل بتفريغ الحاويات أو الشحنة من ميناء التفريغ دون حضور وتواجد خبير البرنامج فإن خسائر التأخير أو التفريغ مع عدم تواجد مندوب البرنامج تعتبر خسائر مابعد التفريغ أى تقع ضمن مسئولية الحكومة بمعنى أنها حدثت بعد نقل ملكية الشحنة إلى الحكومة ، أما فى حالة نقل الحاويات من ميناء التفريغ دون فتحها إلى موقع عمل المشروع - وهو إجراء قد يتلاءم وظروف الحكومة - فإن الخبير المعين من قبل البرنامج

غير ملزم بالانتقال إلى موقع عمل المشروع حيث يتم تفريغ الحاويات وعلى ذلك فإن أية خسائر أو تلفيات سوف تحسب ضمن مسئولية الحكومة التى يصبح لها الحق فى إقامة الدعوى ضد شركات النقل للتعويض عن تلك الخسائر أو التلفيات .

٦ - الانتفاع من السلع :

(٦ - ١) يتم شحن سلع برنامج الأغذية العالمى إلى ميناء الإسكندرية وبعد الانتهاء من رسوم الميناء وإنهاء التخليص الجمركى ، يتم إيداع المواد الغذائية فى مخزن عموم أبيس والذى تبلغ سعته ١١,٠٠٠ طن مترى على أن يتم بناء مخازن توزيع رئيسية إضافية فى كل قرية من الست قرى تنقل السلع على دفعات ربع سنوية ، إلى مخزن القرية حتى يتم توزيعها على المستفيدين .

(٦ - ٢) يتسلم المستوطنون حصص عائلية (مكونة من خمس حصص فردية) لمدة عامين وتسعة أشهر بداية من أول عام للاستيطان (أنظر الشرح التفصيلى لجدول التوزيع فى ملحق ١ جدول ٤) كما تتسلم الأسر التى يعولها إناث نسبة إضافية تبلغ (٢٥٪) من الحصة الأساسية فى أول عامين من الاستيطان .

(٦ - ٣) تتكون الحصة الغذائية المقدمة للمنتفعين المستهدفين (٨٤٪) ، صغار المزارعين و (١٦٪) خريجين غير عاملين و (١٥٪) إناث ، على النحو التالى :

السلع	حصة الفرد اليومية (جرام)	حصة العائلة الربع سنوية
دقيق القمح	٤٤٤,٤	٢٠٠
الزيت النباتى	٣١,١	١٤
العدس	٤٤,٤	٢٠
السكر	٢٦,٧	١٢

٧ - مدخرات المشروع :

(٧ - ١) تساهم الحكومة بمبلغ ٢٠ جنيهاً مصرياً لكل أسرة مستوطنة شهرياً ، على أن يتم إيداع المبالغ المتجمعة فى صندوق المدخرات ومن المتوقع أن يتجمع مبلغ يقدر بحوالى ٣ مليون جنيه مصرى بصندوق المدخرات مع حلول عام ٢٠٠١

(٧ - ٢) على ضوء أهمية دور التعاونيات فى خدمة المستوطنين يتم تخصيص نسبة (٤٥٪) من مدخرات المشروع لإمدادهم برأس المال اللازم للبدء فى تشغيل مؤسساتهم التعاونية وهكذا يمكن للمدخرات مساندتهم حتى تصبح تلك المؤسسات مصادر مؤثرة فى مجال توفير المدخلات الزراعية والائتمان لأعضائها من المستوطنين . كما يتم تخصيص نسبة (١٧٪) من مدخرات المشروع توجه لإنشاء صندوق ضمان القروض والذى سيستخدم كضامن إضافى لمساعدة التعاونيات فى الحصول على قرض من البنوك ، كما يتم تخصيص نسبة (١٠٪) من مدخرات المشروع لنشاط الثروة الحيوانية ، فى حين تخصص نسبة (٢٠٪) لنشاط التدريب ، أما بالنسبة لمنهج الجندر والمشاركة فقد تقرر تخصيص نسبة (٨٪) من المدخرات لدعم أنشطة توجه لزيادة الوعى بمنهج الجندر ولمساندة الاحتياجات الخاصة للسيدات المستوطنات بمنطقة عمل المشروع وأيضاً للارتقاء بمستوى تفهم المستوطنين ذكور وإناث لأهمية المشاركة فى المشروعات التى تتم داخل نطاق عمل المشروع ، وكذلك مساهمتهم فى أعمال التخطيط والتنفيذ المنوط بها المشروع .

(٧ - ٣) يتم تعيين لجنة «صندوق المدخرات» بواسطة قرار وزارى وتكون تلك اللجنة مسئولة عن تخصيص واستخدام مدخرات المشروع ، على أن يكون كل من المدير القطرى ومستشار البرنامج ومدير المشروع أعضاء فى تلك اللجنة ، وأن يتم عقد أول اجتماع للجنة عند بدء توزيع المعونة الغذائية ، وعلى أن تعقد جلساتها فيما بعد بواقع مرة كل ستة أشهر للبت والنظر فى استخدام المدخرات المحققة للمشروع .

(٧ - ٤) فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بتشجيع المنتفعين على المشاركة وزيادة الوعى بمفهوم ومنهج الجندر وكذلك الأنشطة التى تدعم الاحتياجات الخاصة للمرأة فإن جميع المدخرات سوف تبحث المقترحات المقدمة من مجموعة المستوطنين والتى يتم مناقشتها وتطويرها خلال لقاءات على مستوى القرية تقوم جمعية تنمية المجتمع المشهرة بالمنطقة بالإعداد والترتيب لها من خلال مساعدة وحدة الجندر والمشاركة بالمشروع ، وبنفس الطريقة سوف يتم تحديد الاحتياجات والمهام المميزة وملكيات التعاونيات من خلال لقاءات تعقد مع أعضاء الجمعيات التعاونية على المستوى المحلى للقرية ثم ترفع بعد ذلك للعرض على اللجنة الفنية (لجنة المدخرات) كما تعمل وحدة الجندر والمشاركة على وضع آلية خاصة لدعم أهمية مراعاة زيادة مشاركة المرأة كعضوة فى الجمعية التعاونية وتحديد مهامها .

(٧ - ٥) تودع مدخرات المشـــروع فى حساب جارى فى بنـــك حكومى ويتحمل كل من المشرف العام لمشروع ٥٧٨٩ والمدير التنفيذى مسئولية الإدارة المالية بما يشمل عمل الميزانية وحسابات جميع المعاملات المالية

٨ - الاستعداد لبدء العمل :

(٨ - ١) لدى الانتهاء من الإجراءات اللازمة لبدء المساعدات الغذائية بما فى ذلك فتح حساب مستقل فى البنك لإيداع الأموال الناجمة عن المساعدات الغذائية ، تقوم الحكومة بإخطار برنامج الأغذية العالمى كتابياً بقيامها بتوفير التمويل اللازم لتغطية المصاريف والترتيبات المحددة لكل بند من البنود المدرجة فى البند الثالث الفقرة (٢) ، وبيان حـــديث عن عـــدد المنتفعـــين وكميـــات الســـلع الغـــذائية المطلـــوبة لأول دفعـــة من التوريدات المتفق عليها .

(٨ - ٢) سوف تسعى الحكومة إلى الالتزام بتطبيق كافة الإجراءات المحددة فى البند (٨ - ١) المشار إليه بعاليه فى أسرع وقت ممكن ويفهم ضمناً أن برنامج الأغذية العالمى يحتفظ بحقه فى تأجيل تنفيذ المشروع أو خفض كميات المعونة الغذائية أو التعديل فى مكوناتها أو إلغاء المشروع وذلك فى حالة إخفاق الحكومة فى تقديم خطاب الاستعداد للبرنامج خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية الحالية إلا إذا كان سبب التأخير قد وضع من قبل الحكومة قبل انتهاء فترة الثلاثة أشهر المشار إليها أو إذا رأى البرنامج أن التأخير يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة الحكومة .

٩ - القواعد التنظيمية :

(٩ - ١) تؤكد الحكومة بأنها ستتولى وضع التشريعات والقواعد التنظيمية الإدارية والقرارات اللازمة فيما يتصل بالمشروع ، وذلك قبل البدء فى التنفيذ.

١٠ - تسهيلات الاطلاع على سير العمل بالمشروع والحصانات الممنوحة :

(١٠ - ١) ستوفر الحكومة لبرنامج الأغذية العالمى ولموظفيه ومستشاريه ولأى أشخاص يقومون بأداء خدمات نيابة عن البرنامج التسهيلات اللازمة المقدمة لموظفى ومستشارى الأمم المتحدة ومنظماتها كما تمنح الحكومة كافة الامتيازات والحصانات المطبقة على المنظمات الخاصة وتطبيقها بالمثل على ممتلكات برنامج الأغذية العالمى وأمواله وأصوله الثابتة وكذلك لموظفيه ومستشاريه .

(١٠ - ٢) تعتبر الحكومة مسئولة عن التعامل مع أى متطلبات أو ادعاءات يطالب بها طرف ثالث آخر ضد برنامج الأغذية العالمى أو موظفيه أو مستشاريه أو أى أشخاص يقومون بخدمات نيابة عنه بموجب هذه الاتفاقية وأن تحافظ الحكومة على البرنامج

والأشخاص المذكورين بعاليه وفى حالة وجود أى مطالبات أو ديـــون ناجمـــة عن العمل فى هذه الاتفاقية فيما عدا الحالات التى تتفق فيها كل من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى على أن تكون هذه الحالات أو المتطلبات ناجمة عن إهمال جسيم أو سوء قصد متعمد قام به هؤلاء الأشخاص .

(١٠ - ٣) تتعهد الحكومة بالقيام بالدعاية اللازمة لتعريف الجمهور ببرنامج الأغذية العالمى وأنشطته وقت استلام مواد المعونة من برنامج الأغذية العالمى وتوزيعها .

١١ - الترتيبات لمتابعة تنفيذ المشروع والتقييم :

(١١ - ١) تلتزم الحكومة بإعداد نظام للمتابعة الدورية وإعداد وتقييم ما يلى :

حركة السلع الغذائية الخاصة بالبرنامج والإنجازات المحققة والمدخرات الناجمة والمساعدات غير الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمى وتوفير أية مساعدات خارجية أخرى تتصل ببنود المشروع ، وإذا لم توضع شروط خاصة يتفق عليها فإن الحكومة سوف تعد البيانات الحسابية الخاصة بالسلع الغذائية التى يوردها برنامج الأغذية العالمى بشكل مفصل عن الموارد الأخرى للمشروع .

(١١ - ٢) إدارة المعونة الغذائية :

ســوف تقــدم الحكومة تقريراً ربع سنوى (خلال شهر واحد من انتهاء كل ربــع) عن استلام والانتفاع بالسلع الغذائية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى متضمناً معلومات عن الكمية الكلية التى تم استلامها وما تم استعارته أو إعارته أو اســتبداله والكمية التى تم توزيعها وبيان الخسائر والرصيد المخزنى فى بداية ونهاية فترة كل تقرير كما هو موضح بالملحق الثانى .

(١١ - ٣) إنجازات المشروع :

تلتزم الحكومة بتقديم تقرير ربع سنوى عن تنفيذ المشروع يتضمن المؤشرات الواردة والموضحة فى الملحق الأول قسم (٢) وفقاً لما هو متفق عليه .

تضمن الحكومة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالحصول على البيانات والمعلومات المذكورة بعاليه كما تضمن إتاحة نسخ من التقارير وتوجيه موظفى المشروع والعاملين به وذلك قبل بدء التنفيذ .

(١١ - ٤) المدخرات الناجمة :

يلتزم مدير المشروع بتقديم تقرير بواقع كل ستة أشهر عن الإيداعات والمصروفات والانتفاع بالمدخرات للمكتب القطرى للبرنامج كما سيتم متابعة الانتفاع بمدخرات المشروع ومصروفاته بشكل منتظم عن طريق الوحدة الإدارية المنوطة بذلك بالهيكل الإدارى بالمشروع ومكتب البرنامج ويتم إعداد تقرير مفصل عن المصروفات مع تحديد الأنشطة التى تم دعمها على مستوى القرية بمنطقة عمل المشروع وتقديمه للجنة الفنية ومكتب برنامج الأغذية العالمى على فترات ربع سنوية .

(١١ - ٥) المساعدات غير الغذائية :

تلتزم الحكومة بتقديم تقرير نصف سنوى عن المساعدات غير الغذائية المقدمة للمشروع وسوف يحدد بالتقرير نوع وكمية المساعدات المقدمة واسم الجهة المانحة وتاريخ استلام المنحة وأسلوب وكيفية توزيعها (بمعنى الموقع التى وجهت إليه تلك المساعدات) وطرف الانتفاع بها بما يتفق والسابق تحديده والمنصوص عليه فى فقرة «ملخص عن النشاط» .

(١١ - ٦) الحسابات السنوية والختامية :

تلتزم الحكومة بتقديم الميزانية السنوية إلى مكتب البرنامج وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من مراجع قانونى خارجى على درجة كفاءة عالية يتم تعيينه واعتماده من قبل الحكومة بالتشاور مع المدير القطرى للبرنامج على أن توضح هذه الحسابات كميات كل سلعة تم استلامها من برنامج الأغذية العالمى وسجلات الإضافة والصرف والإيرادات وما تم صرفه والخسائر ورصيد المواد فى كل مخزن والكميات التى تم توزيعها وعدد المنتفعين بهذه السلع وإجمالى المدخرات الناجمة عن المشروع .

وكذلك ما تم بشأن الانتفاع بالمدخرات كما هو منصوص عليه فى البند (ثالثاً) فقرة (٩ - ٤) وسوف توضح حسابات المراجع الخارجى المساعدات غير الغذائية التى تلقاها المشروع من برنامج الأغذية العالمى والتصديق على استمرارية إتاحتها للاستخدام فيما يدعم أهداف أنشطة المشروع .

١٢ - استمرار تحقيق هدف المشروع :

سوف تحرص الحكومة على الاستمرار فى تحقيق الهدف الرئيسى للمشروع بعد انتهاء برنامج الأغذية العالمى من تقديم مساعداته للمشروع .

البند الرابع

شروط عامة

١ - تفسر شروط خطة العمليات على ضوء الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل هذه الوثيقة .

٢ - تعتبر خطة العمليات هذه سارية المفعول بمجرد توقيع كلا من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى عليه .

٣ - يعتبر هذا المشروع منتهياً لدى اكتمال توزيع السلع المقدمة من برنامج الأغذية العالمى على المنتفعين .

٤ - لا يتم تعديل أهداف أو مدة المساعدات بدون الموافقة المسبقة لبرنامج الأغذية العالمى ، وفى حالة حدوث أى تغيير ملحوظ فى الموقف يستدعى تغيير فى الأهداف أوالحصص أو الفئات المستهدفة من المنتفعين أما إذا كانت هناك حاجة إلى امتداد فترة العمل بالمشروع ، فإن الحكومة ملتزمة بالتقدم بطلب رسمى لبرنامج الأغذية العالمى من خلال مكتب المدير القطرى بشأن إجراء التعديلات المطلوبة فى خطة العمليات .

٥ - فى حالة فشل أحد طرفى الاتفاقية فى الوفاء بالتزاماته التى تعهد بها بموجب خطة العمليات هذه ، فإن للطرف الآخر الحق فى : (١) التوقف عن تقديم تعهداته وإخطار الطرف المخل بذلك كتابة ، أو (٢) إنهاء خطة العمليات وتقديم إنذار كتابى للطرف المخل خلال فترة ستين يوماً .

٦ - فى حالة عجز الحكومة عن الانتفاع بأى سلعة مقدمة من برنامج الغذاء العالمى وبالأسلوب المحدد بالبند الثالث فقرة (٦) ، فقد يطلب البرنامج فى هذه الحالة استرداد تكلفة أى من هذه المواد أو السلع التى يساء استخدامها .

٧ - بالنسبة لسلع برنامج الأغذية العالمى المتبقية التى لم تستخدم بعد فى جمهورية مصر العربية لدى اكتمال المشروع أو انتهاء خطة العمليات الحالية بموجب اتفاق متبادل فى هذا الشأن فسوف يتم التصرف فيها طبقاً لما يتم الاتفاق عليه بين طرفى خطة العمليات هذه .

٨ - أى أموال ناجمة والتى لم يتم الانتفاع بها لمدة عامين بعد انتهاء المشروع يمكن إعادة تخصيصها لأغراض أخرى فى البرنامج القطرى لبرنامج الأغذية العالمى ، ويتم الاتفاق بين الحكومة والبرنامج على استخدامات تلك الأموال .

٩ - تستمر الالتزامات التى تعهدت بها الحكومة تحت البند الثالث من الاتفاقية الأساسية المشار إليها فى مستهل خطة العمليات هذه إلى الحد الذى يسمح بعمل تصفية منظمة للعمليات وسحب الملكيات والاعتمادات والأصول الخاصة ببرنامج الأغذية العالمى وموظفيه والأفراد الآخرين المنوطين من برنامج الأغذية العالمى لتنفيذ خطة العمليات هذه .

وبناء على ما تقدم وقع الطرفان المفوضان على خطة العمليات هذه .

قدمت خطة العمليات هذه فى خمس نسخ باللغة الإنجليزية .

القاهرة فى ٢٦ يونيو ١٩٩٩ م

مفوضاً عن حكومة جمهورية مصر العربية

الاسم : الدكتور / يوسف والى

الوظيفة : نائب رئيس الوزراء

ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى

مفوضا عن برنامج الأغذية العالمى

الاسم : Chris Gzerwinski

الوظيفة : المدير القطرى

برنامج الأغذية العالمى

الملحق الأول
مخرجات المشروع
جدول (١)

القرية	إجمالى المساحة المنزرعة بالفدان	عدد الأسر الموطنة والمتلقين للدعم الحكومى والمعونة الغذائية (أ)	فئات المستوطنين		جمعيات زراعية ذات برامج انتمائية مناسبة
			صغار زراع	خريجون	
			جملة (السيدات)		
الشهامة	٦٠٠٠	١٠٠٠	٣٥٠ (٢٩)	٦٥٠ (١٢)	٣
عمرو بن العاص	٤٠٣٢	٦٧٢	٦٧٢ (١٠٣)		٢
الإيمان	٢٠٢٨	٣٣٨	٣٣٨ (١٠٨)		٢
السماحة	٢٦٤٠	٤٤٠	٤٤٠ (١٠٠)		٢
جملة	١٤٧٠٠	٢٤٥٠	١٨٠٠ (٣٤٠)	٦٥٠ (١٢)	٩
الإشراف	٤٥٠٠	٧٥٠	٧٥٠ (٧٨)		٣
قرية ٦	٤٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠ (٨٥)		٣
جملة	٩٣٠٠	١٥٥٠	١٥٥٠ (١٦٣)		٦
إجمالى	٢٤٠٠	٤٠٠٠	٣٣٥٠ (٥٠٣)	٦٥٠ (١٢)	١٥

(أ) تتضمن المساهمة الحكومية الدعم الحكومى والزرعة الاستصلاحية عن السنة الأولى .
(ب) مساهمة مشروعات برنامج الغذاء العالمى بمصر العليا من خلال الصندوق المركزى لتنمية الثروة
(جـ) كما تم الاتفاق على تنفيذه قبل البدء فى توزيع المعونة الغذائية .

الأسر المستوطنة المتلقين ائتمان من الجمعية (تمثل المرأة ٦٪ من النشاط)		الأسر المستوطنة المتنفعون من قروض الصندوق المركزى لتنمية الثروة الحيوانية (٧٥٪ من الإجمالى - ٧٥٪ سيدات) (ب)		صغار الزراع المتلقون تدريب زراعى وفقاً للخطة الموضوعة (نسبة ١٠٠٪ من السيدات) (جـ)
صغار زراع	خريجون	صغار زراع	خريجون	
جملة (السيدات)		جملة السيدات المقترضات وفى الدرجة الأولى المتنفعات الأوائل		
٢١٠ (١٧)	٣٩٠ (٧)	٢٦٣ (١٩٧)	٤٨٨ (٣٦٥)	٣٥٠ (٢٩)
٤٠٣ (٦٢)		٥٠٤ (٣٧٨)		٦٧٢ (١٠٣)
٢٠٣ (٦٥)		٢٥٣ (١٩٠)		٣٣٨ (١٠٨)
٢٦٤ (٦٠)		٣٣٠ (٢٤٨)		٤٤٠ (١٠٠)
١٠٨٠ (٢٠٤)	٣٩٠ (٧)	١٣٥٠ (١٠١٣)	٤٨٨ (٣٦٥)	١٨٠٠ (٣٤٠)
٤٥٠ (٤٧)		٥٦٢ (٤٢٢)		٧٥٠ (٧٨)
٤٨٠ (٥١)		٦٠٠ (٤٥٠)		٨٠٠ (٨٥)
٩٣٠ (٩٨)		١١٦٢ (٨٧٢)		١٥٥٠ (١٦٣)
٢٠١٠ (٣٠٢)	٣٩٠ (٧)	٢٥١٢ (١٨٨٥)	٤٨٨ (٣٦٥)	٣٣٥٠ (٥٠٣)

الحيوانية بالأراضى المستصلحة يتم اعتماده من التمويل الحكومى المقابل (المدخرات) .

برنامج التوطين

جدول رقم (٣) من ١٩٩٨/٧/١

التاريخ	الأسر المستوطنة	الإيمان			عمرو بن العاص		
	الفئة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الموقف فى ١٩٩٨/٦/٣٠	صغار زراع	٢٣٠	٢	٢٣٢	٤٦٩	٣	٤٧٢
	خريجون						
من ١/٧ حتى ١٩٩٨/١٢/٣١	صغار زراع		٩٨	٩٨		١٨	١٨
	خريجون						
من ١/١ حتى ٩٩/١٢/٣١	صغار زراع		٨	٨	١٠٠	٨٢	١٨٢
	خريجون						
من ١/١ حتى ٢٠٠٠/٦/٣٠	صغار زراع						
	خريجون						
الجملة	صغار زراع	٢٣٠	١٠٨	٣٣٨	٥٦٥	١٠٣	٦٧٢
	خريجون	–	–	–	–	–	–
جملة الخريجين وصغار الزراع		٢٣٠	١٠٨	٣٣٨	٥٦٩	١٠٣	٦٧٢

من ٢٠٠٠/٧/١ حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١

التاريخ	الأسر المستوطنة	الأشراف			القرية ٦		
	الفئة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
من ١/٧/ حتى ٢٠٠٠/٩/٣٠	صغار زراع	٣٩٩	٦٣	٤٦٢	٣٦٠	٤٠	٤٠٠
	خريجون	–	–	–	–	–	–
من ١/١٠ حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١	صغار زراع	٢٦٨	٢٠	٢٨٨	٣٦٠	٤٠	٤٠٠
	خريجون	–	–	–	–	–	–
جملة	صغار زراع	٦٦٧	٨٣	٧٥٠	٧٢٠	٨٠	٨٠٠
	خريجون	–	–	–	–	–	–
إجمالى الخريجين وصغار الزراع		٦٦٧	٨٣	٧٥٠	٧٢٠	٨٠	٨٠٠

ملحوظة : بالنسبة لصغار الزراع ذكور أو إناث فإن تحديد النوع الاجتماعى يتوقف على عائل الأسرة

لوادى الصعايدة

حتى ٢٠٠٠/٦/٣٠

الشهادة			السماحة			الجملة		إجمالى عام
ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	
٣٢١	١	٣٢٢				١٠٢٠	٦	١٠٢٦
٦٣٨	١٢	٦٥٠				٦٣٨	١٢	٦٥٠
	٢٨	٢٨					١٤٤	١٤٤
			١٨٠	٦٠	٢٤٠	٢٨٠	١٥٠	٤٣٠
			١٦٠	٤٠	٢٠٠	١٦٠	٤٠	٢٠٠
٣٢١	٢٩	٣٥٠	٣٤٠	١٠٠	٤٤٠	١٤٦٠	٣٤٠	١٨٠٠
٦٣٨	١٢	٦٥٠	-	-	-	٦٣٨	١٢	٦٥٠
٩٥٩	٤١	١٠٠٠	٣٤٠	١٠٠	٤٤٠	٢٠٩٨	٣٥٢	٢٤٥٠

إجماليات

إجمالى		إجمالى عام
ذكور	إناث	
٧٥٩	١٠٣	٨٦٢
-	-	-
٦٢٨	٦٠	٦٨٨
-	-	-
١٣٨٧	١٦٣	١٥٥٠
-	-	-
١٣٨٧	١٦٣	١٥٥٠

صغار زراع	ذكور	٢٨٤٧	٨٥٪
	إناث	٥٠٣	١٥٪
جملة صغار زراع		٣٣٥٠	٨٤٪
خريجون	ذكور	٦٣٨	٩٨٪
	إناث	١٢	٢٪
جملة الخريجين		٦٥٠	١٦٪
إجمالى	ذكور	٣٤٨٥	٨٧٪
	إناث	٥١٥	١٣٪
إجمالى عام		٤٠٠٠	١٠٠٪

أما بالنسبة للخريجين فيرتبط بالخريج أو الخريجة .

المنتفعون والحصص فى السنة

جدول (٣)

تاريخ التوطين	كل المستوطنين	ربات البيوت
الموطنين فى نهاية ١٩٩٨	١٨٢٠	١٥٠
الموطنين خلال ١٩٩٩	٤٣٠	١٩٠
الموطنين سنة ٢٠٠٠	١٧٥٠	١٦٣
جملة المستوطنين	٤٠٠٠	٥٠٣

- يتلقى عدد ٤٠٠٠ أسرة جميع مخصصاتهم .
- يخصص (٢٥٪) من الحصة المقررة كنسبة إضافية لعـــدد ٥٠٣ سيدات من اللاتـى يعلن أســـرهن خلال السنتين الأوليين من الاستيطان .

الحصص الربع سنوية / نوعيات المستوطنين
من ١٩٩٩/٤/٣٠ حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١

جدول رقم (٤)

التاريخ	عدد المستوطنين	الربع	الحصص الربع سنوية
١٩٩٩/٤/٣٠			
عائل الأسرة (ذكور)	١٩٣٨	١١	٢١٣١٨
عائل الأسرة (إناث)	٣١٢	٨	٢٤٩٦
جملة	٢٢٥٠		٢٣٨١٤
٢٠٠٠/٦/١			
عائل الأسرة (ذكور)	١٦٠	٨	١٢٨٠
عائل الأسرة (إناث)	٤٠	٨	٣٢٠
جملة	٢٠٠		١٦٠٠
٢٠٠٠/٧/١			
عائل الأسرة (ذكور)	٧٥٩	٦	٤٥٥٤
عائل الأسرة (إناث)	١٠٣	٦	٦١٨
جملة	٨٦٢		٥١٧٢
٢٠٠٠/١٠/١			
عائل الأسرة (ذكور)	٦٢٨	٥	٣١٤٠
عائل الأسرة (إناث)	٦٠	٥	٣٠٠
جملة	٦٨٨		٣٤٤٠
إجمالى (ذكور)	٣٤٨٥		٣٠٢٩٢
إجمالى (إناث)	٥١٥	جملة حصص السيدات	٣٧٣٤
إجمالى عدد المنتفعين	٤٠٠٠	إجمالى الحصص	٣٤٠٢٦

ملحوظة :

- لم يتم توقيع أى التزام بتوفير المعونة الغذائية بعد نهاية البرنامج القطرى الحالى (٢٠٠٢) .
- يتوقف توفير الاحتياجات من مواد المعونة لعامى ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ على موافقة البرنامج القطرى الجديد لمصر وتوافر المواد .

الحصص الغذائية المقررة للأسرة وتكلفتها

جـــدول (٥)

مواد المعونة	الحصة المقررة للأسرة (بالطن)	الحصة المقررة للمرأة العائلة	إجمـالى الحصص المقررة	إجمالى المواد المقررة للمرأة العـائلة	جملة المواد	التكلفة (طن / دولار)	إجمالى التكلفة بالدولار
دقـيق قـمح	٠,٢	٠,٠٥	٦٨٠٥,٢	١٨٦,٧	٦٩٩١,٩	٢٣٠	١٦٠٨١٣٧
زيت نبـاتى	٠,٠١٤	٠,٠٠٣٥	٤٧٦,٣٦٤	١٣,٠٦٩	٤٨٩,٤٣٣	٨٤٠	٤١١١٢٣,٧
بقـوليـات	٠,٠٢	٠,٠٠٥	٦٨٠,٥٢	١٨,٦٧	٦٩٩,١٩	٤٥٠	٣١٤٦٣٥,٥
سـكـــر	٠,٠١٢	٠,٠٠٣	٤٠٨,٣١٢	١١,٢٠٢	٤١٩,٥١٤	٢٨٠	١١٧٤٦٣,٩
				جـمـلـة	٨٦٠٠,٠٣٧		٢٤٥١٣٦٠
				نقل بحـرى			٤٦٨٢٧٢
				جملة التكلفة			٢٩١٩١٣٢

الحصص الغذائية والمقابل النقدى لها

جـدول (٦)

الصنـف	حصص أسرية عن ثلاثة أشهر (١)	الحصص اليومية الفردية بالجرام	متوسط السعر المحلى بوادى الصعايدة - ادفو يونيو ١٩٩٨ جنيه / كيلو جرام	قيمة ما تمثله الحصة فى الدخل اليومى الأسرى / بالجنيه
دقيق قمح	٢٠٠	٤٤٤,٤	١,٠٣	٢,٣٠
زيوت نباتية	١٤	٣١,١	٣,٧٥	٠,٦٨
عـــدس	٢٠	٤٤,٤	٣	٠٥٨٠
ســكــر	١٢	٢٦,٧	١,٦٩	٠,٢٣
جملة ٣ أشهر (كيلو)	٢٤٦	القيمة الإجمالية للحصة اليومية		٣,٧٩

(١) على أساس الأسرة خمسة أفراد .

المدخـــرات الناجـمـــة

جـدول (٧)

تـاريـخ التـوطـيـن	المـــدة	عـدد الأسـر الموطنـة	المبالغ الناجمة مقابل التوطين
١٩٩٩/٧/١ حتى ١٩٩٩/٩/٣١	٢ سـنوات	٢٢٥٠	١,٦٢٠,٠٠٠
من ١٩٩٩/١/١ حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١	٣ سـنوات	١١٥٠	١,٢٦٠,٠٠٠
جـمـلـة		٤٠٠٠	٢,٨٨٠,٠٠٠

الملحق

جدول

التمويل الحكومى

الأجهزة التى تتحمل تكلفة التنفيذ	بنـــود المصـــروفـات	تكلفة ما قبل التوطين وما قبل المعونة الغذائية
مشروع مبارك	I. مصروفات إدارية وما يتعلق بها : (أ) الإدارة والموظفون الفنيون المحسب زيادة سنوية تعادل (١٠٪)	-
مشروع مساعدات برنامج الغذاء العالمى ٥٧٨٩	(ب) هيئة موظفى المعونة الغذائية (المحسب بها زيادة سنوية تعادل ١٠٪) (مرتبات / علاوات / حوافز)	-
الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية	II. المصروفات المباشرة للمشروع : (أ) مصروفات ما قبل التوطين : - توطين الأراضى (٥٠٠٠ جنيه / ف)	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
	- إسكان (١٧ ألف جنيه / مسكن)	٦٨,٠٠٠,٠٠٠
	- البنية الأساسية متضمنة محطات الضخ والخدمات العامة (٢,٥ مليون جنيه / قرية) .	١٥,٠٠٠,٠٠٠
	- ميكنة ومعدات (٦٠ جنيهاً / فدان) (ب) تنمية أراضى : تحسين التربة (١٦٠٠ جنيه / فدان)	
مشروع مساعدات برنامج الغذاء العالمى ٥٧٨٩	III. مصروفات مباشرة لمواد المعونة : - نقل داخلى وتداول (١٢٠ جنيهاً / طن) - تكاليف تخزين (١٣ جنيهاً / طن) . - مساهمة فى المدخرات (٢٠ جنيهاً / منتفع / شهر) لمدة ٤ سنوات . - ٣ سيارات لموقع المشروع للقيام بأعمال المتابعة والتقييم . ٢ كمبيوتر وطابعة .	
مشروع مبارك	IV. أجور حكومية للمستوطنين (٥٠٠ - ٦٠٠ جنيه/مستوطن) عن السنة الأولى توطين .	٣٩٠,٠٠٠
	إجمالى	٢٠٣,٣٩٠,٠٠٠

- ٦٥٠ خريجاً تسلم كل منهم مبلغ ٦٠٠ جنيه خلال السنة الأولى للتوطين
- ٣٣٥٠ خريجاً وصغار زراع سوف يتسلمون ٥٠٠ جنيه خلال السنة الأولى من التوطين
- توزيع التكلفة على السنوات مرتبطة بخطة التوطين التى يتضح فيها توطين ٢٢٥٠ أسرة

الأول

(٨)

(٣ سنوات)

السنة الأولى ١٩٩٩ جنيه مصرى	السنة الثانية ٢٠٠٠ جنيه مصرى	السنة الثالثة ٢٠٠١ جنيه مصرى	السنة الرابعة ٢٠٠٢ جنيه مصرى	إجمالى
٣٦٠,٠٠٠	٣٩٦,٠٠٠	٤٣٥,٦٠٠	-	١,١٩١,٦٠٠
٢٣,٧٦٠	٢٨,٥١٢	٣٤,٢١٤	-	٨٦,٤٨٦
				١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
				٦٨,٠٠٠,٠٠٠
				١٥,٠٠٠,٠٠٠
٨١٠,٠٠٠	٦٣٠,٠٠٠			١٤٤٠,٠٠٠
٢١,٦٠٠,٠٠٠	١٦,٨٠٠,٠٠٠			٣٨,٤٠٠,٠٠٠
٧٤٩,١٢٨	٦٩٤,٣٤٦	٤٧٨,١٩٩		١,٩٢١,٦٧٣
٨١,١٥٥	٧٥,٢٢١	٥١,٨٠٥		٢٠٨,١٨١
٥٤٠,٠٠٠	٩٦٠,٠٠٠	٩٦٠,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠	٢,٨٨٠,٠٠٥
٣٦٠,٠٠٠ ٢٠,٠٠٠				٣٦٠,٩٠٠ ٢٠,٠٠٠
٨٠٠,٠٠٠	٨٧٥,٠٠٠			٢,٠٦٥,٠٠٠
٢٥,٣٤٤,٠٤٣	٢٠,٤٥٩,٠٧٩	١,٩٥٩,٨١٨	٤٢٠,٠٠٠	٢٥١,٥٧٢,٩٤٠

(بإجمالى ٣٩٠,٠٠٠ جنيه) فى سنة ١٩٩٧/٩٦
(١,٦٧٥,٠٠٠ جنيه) فى سنة ٩٩/٩٨
حتى نهاية ٩٩ متبرعه بعدد ١٧٥٠ أسرة سنة ٢٠٠٠

الملحق

جدول

التمويل الحكومى

الأجهزة التى تتحمل تكلفة التنفيذ	بنـــود الصـــرف	تكلفة ما قبل التوطين وما قبل المعونة الغذائية
مشروع مبارك	I. مصروفات إدارية وما يتعلق بها : (أ) إدارة وجهاز فنى بزيادة ١٠٪ سنوياً .	-
مشروع مساعدات برنامج الغذاء العالمى ٥٧٨٩	(ب) مرتبات المعونة الغذائية بزيادة (١٠٪) سنوياً (مرتبات / علاوات / حوافز) .	-
الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية	II. المصروفات المباشرة للمشروع : (أ) مصروفات ما قبل التوطين : - توطين الأراضى (٥٠٠٠ جنيه / فدان) - إسكان (١٧٠٠٠ جنيه / مسكن) - بنية أساسية متضمنة محطات الضخ والخدمات العامة (٢.٥ مليون جنيه / قرية) . - ميكنة ومعدات (٦٠ جنيهاً / فدان) (ب) تنمية الأراضى : - تحسين تربة (١٦٠٠ جنيه / فدان)	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ٦٨,٠٠٠,٠٠٠ ١٥,٠٠٠,٠٠٠
مشروع مساعدات برنامج الغذاء العالمى ٥٧٨٩	III. مصروفات مباشرة لمواد المعونة : - نقل داخلى وتداول (١٢٠ جنيه / طن) - تكاليف تخزين (١٣ جنيه / طن) . - مساهمة فى المدخرات (٢٠ جنيه / منتفع / شهر) لمدة ٤ سنوات . - ثلاث سيارات لموقع المشروع للقيام بأعمال المتابعة والتقييم . - ٢ كمبيوتر وطابعة .	
مشروع مبارك	IV. أجور حكومية للمستوطنين (٥٠٠ - ٦٠٠ جنيه/مستوطن) عن السنة الأولى توطين .	٣٩٠٠٠٠٠
	إجمالى	٢٠٣,٣٩٠,٠٠٠

- ٦٥٠ خريجاً تسلم كل منهم مبلغ ٦٠٠ جنيه خلال السنة الأولى للتوطين
- ٣٣٥٠ خريجاً وصغار زراع سوف يتسلمون ٥٠٠ جنيه خلال السنة الأولى من التوطين
- توزيع التكلفة على السنوات مرتبطة بخطة التوطين التى يتضح فيها توطين ٢٢٥٠ أسرة

الأول

(٥ سنوات)

السنة الأولى ١٩٩٩ جنيه مصرى	السنة الثانية ٢٠٠٠ جنيه مصرى	السنة الثالثة ٢٠٠١ جنيه مصرى	السنة الرابعة ٢٠٠٢ جنيه مصرى	السنة الخامسة ٢٠٠٣ جنيه مصرى	إجمالى
٣٦٠,٠٠٠	٣٩٨,٠٠٠	٤٣٥,٦٠٠	٤٧٩,١٦٠	٥٢٧,٠٧٦	٢,١٩٩,٨٣٦
٢٣,٧٦٠	٢٨,٥١٢	٣٤,٢١٤	٣٧,٦٣٥	٤١,٣٩٩	١٦٥,٥٢٠
					١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
					٦٨,٠٠٠,٠٠٠
					١٥,٠٠٠,٠٠٠
٨١٠,٠٠٠	٦٣٠,٠٠٠				١,٤٤٠,٠٠٠
٢١,٦٠٠,٠٠٠	١٦,٨٠٠,٠٠٠				٣٨,٤٠٠,٠٠٠
٢٧٥,٣٦٨	٤٨٧,٠٧٦	٤٧٨,١٩٩	٤٧٣,٧٦٠	٢٠٧,٢٧٠	١,٩٢١,٦٧٣
٢٩,٩٣١	٥٢,٧٦٧	٥١,٨٠٥	٥١,٣٢٤٠	٢٢,٣٥٤	٢٠٨,١٨١
٥٤٠,٠٠٠	٩٦٠,٠٠٠	٩٦٠,٠٠٠	٩٦٠,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠	٣,٨٤٠,٠٠٠
٣٦٠,٠٠٠					٣٦٠,٠٠٠
٢٠,٠٠٠					٢٠,٠٠٠
٨٠٠,٠٠٠	٨٧٥,٠٠٠				٢,٠٦٥,٠٠٠
٢٤,٨١٩,٠٥٩	٢٠,٢٣١,٣٥٥	١,٩٥٩,٨١٨	٢,٠٠١,٨٧٩	١,٢١٨,٠٩٩	٢٥٣,٦٢٠,٢١٠

(بإجمالى ٣٩٠,٠٠٠ جنيه) فى سنة ١٩٩٧/٩٦

(١,٦٧٥,٠٠٠ جنيه) فى سنة ١٩٩٩/٩٨

حتى نهاية ١٩٩٩ متبوعة بعدد ١٧٥٠ أسرة سنة ٢٠٠٠

ملحق (١)

القسم الاول - معايير اختيار المستوطنين (وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى):

(أ) معايير اختيار المزارعين المعدمين / العمال الزراعيين:

١ - أن تكون الصحيفة الجنائية خالية من أى مخالفات .

٢ - مصرى الجنسية .

٣ - أن يتراوح العمر ما بين ٢١ و ٥٠ سنه .

٤ - سليم البنية .

٥ - لم يتسلم أى أراضى مستصلحة من قبل .

٦ - لم يلحق بأى وظيفة حكومية ولا يعمل فى القطاع العام .

٧ - (أ) لم يلتحق بأى مدارس ثانوية أو فنية ولكن ربما يكون أمى أو تلقى التعليم الابتدائى .

(ب) أن يكون ممن يوفر متطلبات المعيشة عن طريق أن يكون إما مزارع بالمشاركة أو عامل زراعى بالأجرة (تكون الأولوية للجيل الثانى من المستوطنين القادمين من المناطق التى سبق استصلاحها فى نفس المحافظات أو المحافظات المجاورة أو الفلاحين من واضعى اليد فى المناطق المجاورة لمناطق التوطين) .

٨ - أن تكون لديه الرغبة فى البقاء بصورة دائمة فى قرى التوطين .

٩ - أن لا يؤجر ولا يبيع أرضه أو جزء منها .

١٠- أن يقبل أن يشمله نظام التعاون الزراعى .

١١- أن يتبع نظام الرى المطبق وما توصى به جمعية مستخدمى المياه فيما بعد .

١٢- أن يكون على استعداد لقبول البنود والشروط المشار إليها بعاليه وألا يتم إعادة تخصيص منزله وأرضه .

(ب) معايير اختيار الخريجين الذين يعانون من البطالة :

يجب أن يلتزم المستوطن بما يلى :

١ - أن تكون الصحيفة الجنائية خالية من أى مخالفات .

٢ - مصرى الجنسية .

٣ - أن يتراوح العمر ما بين ٢١ ، ٣٠ سنة .

٤ - سليم البنية .

٥ - لم يتسلم أى أرض مستصلحة من قبل .

٦ - لم يلحق بأى وظيفة حكومية ولا يعمل بالقطاع العام .

٧ - أن يكون من الخريجين العاطلين والمنحدر من أصل ريفى ، ويمتلك ويكون حاصلاً على مؤهل دراسى ، ويفضل دبلوم الزراعة (من معاهد عليا ، أو متوسط أو مدارس ثانوية فنية) .

٨ - أن يكون لديه الرغبة فى البقاء بصورة دائمة فى قرى التوطين .

٩ - أن لا يؤجر ولا يبيع أرضه أو جزء منها .

١٠- أن يتبع نظام الرى المطبق وما توصى به جمعية مستخدمى المياه فيما بعد .

١١- أن يكون على استعداد لقبول البنود والشروط المشار إليها بعاليه ، وألا يتم إعادة تخصيص منزله وأرضه لغيره .

ملحق رقم (١)

القسم الثانى

مؤشرات تنفيذ عمليات المتابعة بالمشروع

فيما يلى قائمة بمؤشرات المتابعة لموظفى المشروع «ج م ع ٥٧٨٩» وبرنامج الأغذية العالمى . وبعض من هذه المؤشرات يتفق والقياسات الكمية فى حين يتفق البعض الآخر والقياسات النوعية وسوف تسهم بشكل جيد إذا ما اتبع منهج المشاركة فى تنفيذه .

١ - فكرة عامة عن اسر التوطين تبعاً للفئة والقرية عن كل ربع سنة :

- عدد الأسر التى تم توطينها وفقاً لـ :
- فئة المنتفع المباشر (الخريجين المعدمين) .
- النوع الاجتماعى للمنتفعين المباشرين (ذكر / أنثى) .
- المستوى التعليمى للمنتفع المباشر .
- عدد الزوجات اللاتى حصلن على فدانين من حيازة الزوج .
- عدد أعضاء الأسر البالغين الذين يقطنون وادى الصعايدة .

٢ - توزيع المعونة الغذائية :

- عدد الأسر الذين حصلوا على المعونة الغذائية (تبعاً للفئة) عن كل ربع سنة .
- نوع وتنمية السلع الغذائية والحصص التى تم توزيعها كل ربع سنة .
- عضو الأسرة الذى تقوم بصفة عامة باستلام المعونة .
- استخدام المعونة الغذائية (الاستهلاك الخاص ، مقابل عمل للعمال الزراعيين ، البيع .. إلخ) .
- استخدام الحصة الإضافية للأسر التى تعولها السيدات .
- اقتناع المستوطن بنوع وكمية وجودة الطعام الذى تم استلامه .

٣ - البنية الأساسية للتوطين :

مدى توافر البنية الأساسية وكفاءة خدماتها لمناطق التوطين .

إدراك المستوطنين لأهمية البنية الأساسية القائمة ومدى الحاجة إلى خدمات إضافية من البنية الأساسية .

٤ - الدعم الحكومى المقدم وفقاً لفئة المستوطنين :

عدد المستوطنين (من حيث النوع والفئة فى كل ربع سنة) الذين استلموا الدعم الحكومى .

قيمة الدعم الحكومى الذى تم استلامه (تبعاً للنوع والفئة) .

٥ - قيمة المقدم من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية فى مجال الزرعة الاستصلاحية :

إجمالى المساحة التى قامت الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية باستصلاحها كل عام .

عدد المستوطنين (تبعاً للنوع والفئة لكل ربع سنة) والذين استلموا من الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية قيمة الزرعة الاستصلاحية .

٦ - التدريب :

عدد موظفى التعاونيات التى قام البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بتدريبهم (تبعاً للنوع لكل ربع سنة) .

أيام وعدد دورات التدريب الزراعى المنعقدة فى القرية - فى المركز الدولى فى مربوط لفئات المزارعين والخريجين والسيدات التى يعلن الأسرة (عن كل ربع سنة مع الإشارة إلى المحتوى التدريبى) .

مدى اقتناع ورضا المنتفعين عن الدورات التدريبية المقدمة (من واقع الجندر والفئة) .

٧ - إتاحة واستخدام الائتمان والدعم النقدى الخارجى والمدخلات الزراعية :

عدد الأسر الموطنة (تبعاً للفئة والنـــوع) والمستفيدة من خدمة الائتمان المقـــدم من الجمعية التعاونية المحلية .

إجمالى ومتوسط قيمة الائتمان المقدم لكل عضو والذى توفره سنوياً كل جمعية تعاونية وشروط القرض .

عدد المستوطنين (تبعاً للفئة والنوع وموقعه فى الأسرة بما يعنى هل هو عائل الأسرة أم القـــرية وحجم الائتمان المستفاد منـــه من الصندوق المركـــزى لتنمية الـــثروة الحيوانية فى الأراضى المستصلحة) .

عدد ونوع الماشيـة التى تم شراؤها بالتقسيط من الصندوق المركزى لتنمية الثروة الحيوانية فى الأراضى المستصلحة .

معلومات مشابهة عن مصادر الائتمان النقدى (على سبيل المثال الفرع المحلى لبنك التنمية والائتمان الزراعى بأسوان) .

مجموعة قيمة الائتمان وكذا الموارد الخارجية الأخرى (السيولة النقدية الخاصة) أجر/ مقابل عمل تقوم به الأســـرة ، قرض من الأصـــدقاء) الـــذى تحصل عليه ســـنوياً كل أسرة موطنـــة .

٨ - مدى توافر المدخلات الزراعية واستخداماتها :

المدخلات الزراعية ومصادرها (التعاونيات المحلية / قطاع خاص) .

ارتياح المستوطنين لكميات مياه الرى المتوفرة .

٩ - إجمالى المساحة المنزرعة بواقع الموسم الزراعى والسنة :

المساحة المنزرعة بالمحاصيل الرئيسية لكل موسم زراعى .

المساحة المنزرعة تحت نظام الرى بالرش أو التنقيط .

- النسبة المقدرة للمحاصيل التى تم تسويقها .

- إجمالى العائد والإنتاج من المحاصيل الرئيسية لكل فدان .

١٠ - تكوين مجموعات العمل فى خدمة المجتمع :

عدد التعاونيات التى تم إنشاؤها .

عدد التعاونيات التى لديها برامج ائتمانية مؤهلة .

عدد أعضاء الجمعية (تبعاً للنوع وفئات المستوطنين) .

ارتياح المستوطنين لانضمامهم للجمعيات التعاونية .

عدد جمعيات تنمية المجتمع التى تم إنشاؤها .

عدد أعضاء جمعية تنمية المجتمع (تبعاً للنوع والفئة) .

المجالات التى ينشط فيها دور جمعية تنمية المجتمع أو الجهات المانحة التى استطاعت جمعية تنمية المجتمع أن تتعامل معها .

اقتناع المستوطنين بانضمامهم لجمعية تنمية المجتمع .

عدد جمعيات مستخدمى المياه التى تم إنشاؤها / والعاملة منها .

اقتناع المستوطنين بدور جمعيات مستخدمى المياه .

١١- مدخـرات المشـروع :

مقدار المبالغ المتجمعة والمنصرفة من مدخرات المشروع .

المشـاريع التى تم الإنفاق عليهـا تبعـاً لنوع كل مشـروع (للفئـات الثلاث) وبواقع كل ربع سنة .

ارتياح المستوطنين لدور مدخرات المشروع ودورهم فى المشاركة واتخاذ القرار .

١٢ - موضوعات الجندر ومشاركة الإناث :

خطة العمل لنشاط وحدة الجندر التى تم وضعها بالتعاون مع استشارى الجندر .

مدى تحكم المرأة فى استخدام إدارة الفدانين التى حصلت عليها :

هل اعتبر جزء من الحيازة الكلية / أو جزء منفصل تقوم المرأة بمسئولية زراعتها .

ما هو رأى السيدات والرجال فى السياسة الجديدة التى اتبعتها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى تخصيص الأراضى لهن .

الصلة بين حيازة المرأة للفدانين وحصولها على تيسيرات الائتمان والقروض .

الصلة بين الفدانين اللذين حصلت عليهما المرأة وعضويتها للجمعية التعاونية الزراعية .

أشكال أخرى لمشاركة المرأة فى المجتمع ، والربط بين حيازة الفدانين (تبعاً لفئة المستوطنين) .

إدراك المستوطنين من الإناث والذكور للغرض الذى من أجله تحصل الأسرة التى تعولها الإناث على نسبة إضافية من الحصة الغذائية المقررة ، وأوجه استخدام هذه الإضافة .

ملحق رقم (١)

القسم الثالث

ميزانية نشاط البرنامج القطرى

فئـة البرنامج : التنمية

عنوان المشروع : التوطين فى الأرض المستصلحة حديثاً فى صعيد مصر - وادى الصعايدة

رقم المشـــروع : جمهورية مصر العربية ٥٦٨٩ (نشاط فرعى IB للبرنامج القطرى)

الدولة المتسلمة : مصـــر

مـــدة المشروع : ٣ سنوات

عدد المنتفعين : ٤ أسرة توطين (من حوالى ٢٠,٠٠٠ إلى ٢٥,٠٠٠ فرد)

تكاليف التنفيذ المباشرة :

السلع	الكمية	متوسط التكلفة لكل طن بالدولار الأمريكى(١)	الإجمالى بالدولار
دقـــيق القـــمح	٧,٦٤٢	٢٣٠	١,٧٥٧,٦٦٦
زيت نبـــاتى	٥٣٥	٨٤٠	٤٤٩,٤٠٠
عـــــدس	٧٦٥	٤٥٠	٣٤٤,٢٥٠
ســـكـــر	٤٥٩	٢٨٠	١٢٨,٢٥٠
إجمـالى السـلع	٩,٤٠١		٢,٦٧٩,٨٣٠
الانتقـال الخارجى(٢)			٥١١,٨٨٤
الانتـقـال الدولى(٣)			
		ما قامت الحكومة المصرية بدفعه إجمالى تكاليف التنفيذ المباشرة	٣,١٩١,٧١٤

(١) متوسط تكلفة الطن (أسعار يوليو ١٩٩٨) .

(٢) متوسط تكلفة الطن ولا تطبق على المواد التى تورد محلياً .

(٣) متوسط تكلفة الطن على مستوى جميع المواقع .

تكاليف الدعم المباشرة :

خدمات الدعم الفنية .

الإعداد للمشروع .

القيمة النقدية للمشروع والاستعدادات المستقبلية (على سبيل المثال تحديد احتياجات المجتمع ، وعرض المشروع الخاص بمنحة لتمويل نشاط الثروة الحيوانية والداجنة) ٥٠,٠٠٠

متابعة وتقييم المشروع

بعثة للتحقق من استعداد المشروع (قبل بدء المرحلة الأولى) ٢,٠٠٠

استعراض إدارة المكتب القطرى مع الاستعانة بخبرات خارجية

(ما بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية) ٢٠,٠٠٠

القيمة المالية المشاركة للمتابعة والتقييم ١٠,٠٠٠

إجمالى فرعى الدعم الفنى ٨٧,٠٠٠

البنود غير الغذائية :

٤٠٠٠ فرن شمسى لطهى الطعام ٢٣ دولار ٩٢,٠٠٠

١٠ درجات بخارية لمهندسى الإرشاد ١,١٠٠ دولار ١١,٠٠٠

١ شاحنة بكابينة مزدوجة (١٠ طن) لمستلزمات الانتقال والتسويق ٦٥,٠٠٠

إجمالى البنود غير الغذائية ١٦٨,٠٠٠

إجمالى تكلفة الدعم المباشر ٢٥٥,٠٠٠

تكاليف الدعم غير المباشر (١٣,٩٪ من إجمالى التكاليف المباشرة) ٤٤٣,٦٤٨

إجمالى تكاليف برنامج الغذاء العالمى[1] ٣,٨٩٠,٦٦٢

---

(١) نسبة العائد المقرر من برنامج الأغذية العالمى

تكاليف الحكومة المصرية (بالجنيه المصرى):

١ - تكاليف ما قبل التوطين وتنمية الأراضى	٢٤٢,٨٤٠,٠٠٠
(الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية)	
٢ - تكاليف فريق العمل الإدارى (مشروع مبارك)	١,١٩١,٦٠٠
٣ - تكاليف الرواتب الحكومية (مشروع مبارك)	٢,٠٦٥,٠٠٠
٤ - تكاليف مباشرة لمشروع برنامج الغذاء العالمى	
رقم ٥٧٨٩ جمهورية مصر العربية :	
(أ) تكاليف هيئة العاملين	٨٦,٤٨٦
(ب) انتقالات محلية ، تكاليف التخزين والتداول	
(١٦,٠٤٠ MT)	٢,١٢٩,٨٥٤
(جـ) ٣ سيارات لموقع المشروع	
عدد ٢ كمبيوتر و ١ آلة طباعة	٣٨٠,٠٠٠
(د) مشاركة تمويل المشروع	
(٢٠ جنيه مصرى / أسرة / شهر ، ٤ سنوات)	٢,٨٨٠,٠٠٠
إجمالى تكاليف الحكومة المصرية (بالجنيه المصرى)	٢٥١,٥٧٢,٩٤٠
إجمالى تكاليف الحكومة المصرية (بالدولار الأمريكى)	٧٤,١٦٦,٥٥٠
إجمالى تكاليف الحكومة المصرية وبرنامج الغذاء العالمى $	٧٨,٠٥٦,٩١٢

نسبة تكاليف برنامج الغذاء العالمى من إجمالى تكاليف النشاط (٥٪) .

الملحق (٢)

بيانات رئيسية للتقرير الربع سنوى

جـدول (١)

وصول السلع بالمراكب

رقم الرسالة	المركب	تاريخ الوصول	السلعة	الكمية وفقاً لبوليصة الشحن بالطن	خسائر ما قبل التفريغ بالطن	الكمية المسلمة بالطن

الملحق (٢)

بيانات رئيسية للتقرير الربع سنوى

جدول (٢)

عدد الاسر المستوطنة وعدد الافدنة الموزعة عليهم

م	القرية	مساحة القرية بالفدان		فئة المستوطنين	العائلات المستوطنة								عدد الحالات المتسلمة ٢ فدان	
		خلال فترة التقرير	الجملة حتى تاريخه		خلال فترة التقرير				إجمالى حتى تاريخه				هذا الربع	متجمع
					ذكور	إناث	جملة	إجمالى	ذكور	إناث	جملة	إجمالى		
				خريجون										
١	الشهامة			صغار زراع										
				خريجون										
٢	عمرو بن العاص			صغار زراع										
				خريجون										
٣	السماحة			صغار زراع										
				خريجون										
٤	الإيمان			صغار زراع										
				خريجون										
٥	الأشراف			صغار زراع										
				خريجون										
٦	قرية ٦			صغار زراع										
	إجمالى													

الملحق (٢)

بيانات رئيسية للتقرير الربع سنوى

جـدول (٤) بيانات المعونة

١ - معلومات عن المواد خلال الربع من / / إلى /

م		دقيق قمح بالطن	زيت نباتى بالطن	بقوليات بالطن	سكر بالطن
١	الرصيد المخزنى للمواد في نهاية الربع السابق				
٢	جملة المواد وصول اسكندرية خلال فترة التقرير				
٣	نقل إلى (+) من (-) المشروع				
٤	قروض واستعاضات من وإلى المشروع				
٥	خسائر الميناء				
٦	جملة المواد المتاحة للتوزيع خلال الربع				
٧	المواد الموزعة خلال الربع				
٨	إجمالى الرصيد المخزنى فى نهاية الربع				

٢ - جملة المواد الواردة نهاية الربع المحرر عنه التقرير :

م		دقيق قمح بالطن	زيت نباتى بالطن	بقوليات بالطن	سكر بالطن
١	الوزن الصافي ببوالص الشحن				
٢	تحويلها من (-) إلى (+) المشروع				
٣	سلف / استعاضات إلى (+) ومن (-) المشروع				
٤	استعاضة السلف من المشروع (-) للمشروع (+)				
٥	توزيعات بالمشروع				
٦	إجمالى المواد المتاحة للتوزيع خلال الربع				

٣ - احتياجات الربع التالى من المواد :

		دقيق قمح بالطن	زيت نباتى بالطن	بقوليات بالطن	سكر بالطن

الملحق (٢)

بيانات رئيسية للتقرير الربع سنوى

جـدول (٥)

بيانات خاصة بالمعونة الغذائية لمشروع « ج . م . ع ٥٧٨٩ »

(متجمع حتى)

م		دقيق قمح بالطن	زيت خضر بالطن	بقوليات بالطن	سكر بالطن
١	الالتزام الأصلى				
٢	الالتزام المعدل				
٣	ما تم استلامه بالفعل				
٤	السلف القائمة				
٥	رصيد التعهدات التى سيتم تسليمها (٢ - ٣)				
٦	توزيعات المشروع				
٧	التوزيع الفعلى				
٨	النسبة المئوية لما تم توزيعه مقابل المستهدف (٨ - ٧)				
٩	خسائر ما بعد الاستلام				
١٠	النسبة المئوية للخسائر من المسلم أو السلف (١٠ / (٣+٥))				
١١	الرصيد الحالى (٣-٤+٥-٨-١٠)				

الملحق (٢)

بيانات اساسية للتقرير الربع سنوى عن تنفيذ المشروع

جدول (١) تنمية البنية الاساسية

م	اسم القرية	مساكن مستوطنين		مدارس		وحدات صحية		مبانى خدمات اجتماعية		نظام رى بالرش		أخرى	
		خلال فترة التقرير	إجمالى حتى تاريخه	خلال فترة التقرير	إجمالى حتى تاريخه	خلال فترة التقرير	إجمالى حتى تاريخه	خلال فترة التقرير	إجمالى حتى تاريخه	خلال فترة التقرير	إجمالى حتى تاريخه	خلال فترة التقرير	إجمالى حتى تاريخه
١	الشهامة												
٢	عمرو بن العاص												
٣	الإيمان												
٤	السماحه												
٥	الأشراف												
٦	القرية ٦												

الملحق الثانى

بيانات اساسية للتقرير الربع سنوى

جدول (٢)

جدول (٢ أ) ملخص المدخرات المحققة والمنصرفة

إجمالي		خلال فترة التقرير			إجمالى حتى تاريخه	
التمويل المحقق	التمويل المنصرف	المعدل / أسرة	عدد الأسر خلال الربع	المدخرات المحققة خلال الربع	عدد الأسر الموطنة حتى تاريخه	المدخرات مجمعة حتى تاريخه

جدول (٢ ب) استخدامات المدخرات المحققة

م	النشاط	النسبة المئوية المخصصة للبند	المدخرات المستخدمة خلال الربع	جملة المستخدم حتى تاريخه	النسبة وتاريخه
١	الجمعيات المحلية بالقرى	٤٥٪			
٢	ماشية وإنتاج حيواني	١٠٪			
٣	تدريب	٢٠٪			
٤	جندر	٨٪			
٥	صندوق المشروعات الصغيرة	١٧٪			

جـدول (٢ جـ) التعاونيات المحلية بالقرية

م	القـريـة	تعاونيات تأسست خلال فترة التقرير			حتى نهاية التقرير السابقة			نوع الجمعيات	عـدد الأعضـاء	
		عـدد	عدد الجمعيات ذات برامج ائتمانية	التمويل المستخدم	العدد	عدد الجمعيات ذات برامج ائتمانية	المبالغ المستخدمة		ذكـور	إنـاث
١	الشـهـامـة									
٢	عمرو بن العاص									
٣	السـلـمـيه									
٤	الإيمان									
٥	الاشراف									
٦	قـريـة ٦									
	جـمـلـة									

جـدول (٢ د) الماشية والإنتاج الحيوانى

م	القـريـة		عـدد المـاشـيـة الـمـوزعـة خـلال الـربـع							متجمع حتى تاريخه
			المبالغ للمستخدمة	أبقار	جاموس	غنم	دجاج	أرانب	أخرى	إجماليات
١	الشـهـامـة	ذكـور								
		انـاث								
٢	عمرو بن العاص	ذكـور								
		انـاث								
٣	الـسـاحـة	ذكـور								
		انـاث								
٤	الإيـمـان	ذكـور								
		انـاث								
٥	الأشـراف	ذكـور								
		انـاث								
٦	القـريـة ٦	ذكـور								
		انـاث								
	الجـمـلـة	ذكـور								
		انـاث								

جـــدول (٢ هـ)

التدريب

م	موضوع التدريب	مدة الدورة	تكلفة الدورة	جملة عدد المتدربين	فئة المستوطنين	خلال فترة التقرير		
						ذكور	إناث	جملة
١	تدريب محلى بالقرى				خريجون			
					صغار زراع			
٢	تدريب مرتبط بالمهنة				خريجون			
					صغار زراع			
٣	محو الأمية الرقمية				خريجون			
					صغار زراع			
٤	الدورة الزراعية				خريجون			
					صغار زراع			
٥	تدريب تعاونى				خريجون			
					صغار زراع			
٦	تسويق				خريجون			
					صغار زراع			
	إجماليات							

الملحق الثانى

بيانات اساسية للتقرير الربع سنوى

جـدول (٣) السلف والقروض

م	القـرى	عدد الجهات الممولة	مصدر التمويل			نوعية المستوطنين	المبالغ المنصرفة									
			تعاونيات	الصندوق المركزى للثروة الحيوانية	أخرى		خلال فترة التقرير									
							إنـاث				إنـاث					
							ذكور	ربة أسرة	زوجة	جملة	ذكور	ربة أسرة	زوجة	جملة	إجمالى
١	النشاط الأول ماشية					خـريجـون										
						صغار زراع										
٢	النشاط الثانى ( )					خـريجـون										
						صغار زراع										
٣						خـريجـون										
						صغار زراع										
٤						خـريجـون										
						صغار زراع										
٥						خـريجـون										
						صغار زراع										
٦						خـريجـون										
						صغار زراع										
	إجمـالـيات															

الملحق رقم (٢)
بيانات اساسية للتقرير الربع سنوى
جـدول (٤) الإنتاج الزراعى

(أ) المدخلات الزراعية :

القـــرى	تـــقـــاوى طـن	أســمـــدة طـن	مـبـيـدات طـن	أخـــرى	إجمالى القيمة بالجنيه
الشهامة					
عمرو بن العاص					
السماحة					
الإيمان					
الأشراف					
القرية ٦					
الإجمالى					
إجمالى المساحة المنزرعة					

(ب) الإنتاج المحصولى - (موسم)

خـــلال مـوســـم الـتـقـريـر				الـمـوسـم الـســابـق	
نوع المحصول	المساحة المحصولية	الإنتاج المتوقع طـن	قيمة الإنتاج المتوقع بالجنيه	المساحة المنزرعة بالفدان	الكمية المسوقة

قرار وزير الخارجية
رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٠

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ٥٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٦ بشأن الموافقة على عقد اتفاق تنفيذى بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن المساعدات الغذائية لمستوطنى الأراضى الجديدة المستصلحة (مشروع رقم ٥٧٨٩ لتوطين وتنمية الأراضى الجديدة بمنطقة وادى الصعايدة) الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٦ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٢٧ ؛

وعلى تصديق السيد/ رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية عقد اتفاق تنفيذى بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بشأن المساعدات الغذائية لمستوطنى الأراضى الجديدة المستصلحة (مشروع رقم ٥٧٨٩ لتوطين وتنمية الأراضى الجديدة بمنطقة وادى الصعايدة) الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٦

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٩/٦/٢٦

صدر بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٣

وزير الخارجية

عمرو موسى